وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الاكاديمية الليبية

مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية

قسم العلاقات الإقتصادية الدولية

دور الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي وأبرز الغرف التابعة له في تطوير العلاقات التجارية الليبية الخارجية

للفترة من 1990 إلى 2010

بحث مقدم لإستكمال متطلبات نيل الإجازة العالية (الماجستير) في العلاقات الإقتصادية الدولية

مقدم من الطالب:-

عبد الحليم عبد الرحيم محمد عبد الرحيم

بكالوريوس إقتصاد- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بترهونة

بإشراف الدكتور:-

فاروق توفيق إبراهيم

أستاذ العلاقات الإقتصادية المساعد- الأكاديمية الليبية – مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية

الفصل الدراسي: الربيع /2013

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا {1} قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا {2}﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف : الآيتان 1-2

الإهداء

إلي من شجعني وأضاء عتمتي وأحترق من أجلي وكان للأمل سبيلا ، وكان للقلم مدده إلى من أسكن الموج في مواجهتي وأوصلني إلى بر الأمان في مشواري الدراسي هذا .

إلى.....

(أبي و أمي)

وإلى عيـون رعت وقلوب دعت ، إلى من أعطـوا بلا جزاء ، وأحبـوا بلا رياء ,ودوماً لهم كل الوفاء إلى....

أفراد أسرتي الغالية

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

الشكـــر والتقـــدير

أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.
كما أود أن أُعرب عن جزيل الشكر والإمتنان إلى كل من أسدى يد العون لهذه الدراسة ، منذ إرساء لبناتها الأولى وحتى إخراجها .
غير أن الاعتراف بالجميل يُملي علي أن أتوجه بفائق الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور : فاروق توفيق إبراهيم, الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة .
كما أنني أجد نفسي مديناً بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور :مصطفى محمد التاغدي والأستاذ الدكتور موسى ابوالقاسم الطويل, و لكل أصدقائي وأيضاً زملائي في العمل ، لما بذلوه من جهود مشكورة طيلة سنوات الدراسة .

وأخيرا لابد من التنويه بالشكر الجزيل إلى العاملين في كل من :

غرفة التجارة والصناعة والزراعة المرقب ، وغرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس ، و الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة ، لما قدموه لي من عون ومساعدة أثناء الدراسة .

فجزاهم الله عني خير الجزاء..

ملخص الدراسة

يعتبر الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي من الركائز المهمة في الإقتصاد الوطني , لما يلعبه من دور مهم بمشاركة الغرف التابعة له في إبراز وتطوير الأنشطة التجارية والإقتصادية والتعريف بمقومات الإقتصاد الوطني أمام المستثمر المحلي والأجنبي , وبصفته جزء من المنظمات غير الحكومية فهذا يجعله محط إهتمام للدور الذي يلعبه في تنمية وتطوير العلاقات التجارية والإقتصادية, وذلك من خلال الهيكل التنظيمي له الذي يرتبط ببعضه البعض ليشكل حلقة من العمل الجماعي المنظم والمثمر في نفس الوقت.

كما لايفوتنا تسليط الضوء على دوره في الإهتمام بالقطاع الخاص , وكذلك الاتفاقيات والمنتديات والغرف المشتركة بينه هو أو أحد الغرف التابعة له مع أطراف خارجية بهدف ربط جسر التواصل والتعاون وتبادل المنافع لجميع الأطراف.

حيث أنطلقنا من خلال الفرضيتين التاليتين:-

1- يحقق الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة مردود جيد للإقتصاد الليبي.

2- يمكن للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة ربط العلاقات التجارية الليبية الخارجية.

ومن خلال البحث والدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها:-

- الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة أحد أذرع الإقتصاد الليبي من خلال الغرف التجارية.

- إبراز وتطوير الأنشطة الإقتصادية من أولويات الإتحاد العام للغرف والغرف التجارية.

– توقيع الإتفاقيات ومذكرات التفاهم لتحقيق معدلات متقدمة من التبادل التجاري مع الدول الشقيقة والدول الأخرى, يعتبر من أبرز أنشطة الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة والزراعة في ليبيا.

– تقديم الإحصائيات والمعلومات التجارية عن طريق المنشورات والأدلة التجارية بما يفيد أصحاب الأنشطة والباحثين للتعرف على فرص الإستثمار في القطاعات التجارية والإقتصادية في ليبيا.

– عدم وجود تنسيق بين الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة والغرف التجارية والجهات الحكومية من حيث الإجراءات الإدارية.

– هناك إنفتاح تجاري وإقتصادي ولو كان بسيطاً مع الدول الأخرى, وسبب هذا التأخر هو السياسات المتراكمة خلال فترة فساد سياسي وإقتصادي وإجتماعي, من خلال التدخل المباشر في شؤون الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة والغرف التابعة له.

ومما سبق ذكره من نتائج فإنها تشير إلى:

1– قبول الفرضية الأولى مع ملاحظة أن هناك جزء من قلة وعي المنتسبين وأصحاب الأنشطة التجارية والصناعية بدور الغرف التجارية وأهميتها في إبراز أنشطتهم.

2– قبول الفرضية الثانية مع ملاحظة عدم التفعيل الكامل لبعض الإتفاقيات والمنتديات وأيضاً وجود إعتماد كبير للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي على موارد غير مضمونة ومنها النسبة 15% المخصصة عن الأحيان غير متوفرة نتيجة لعدم توفر الأيرادات في شهر معين.

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على تشجيع أصحاب الأنشطة التجارية من خلال المشاركة في المحافل المحلية والدولية كالمعارض والإجتماعات لتعزيز الثقة بين جميع الأطراف , وتوحيد اللوائح والقوانين بين الغرف وإيجاد فرص لتنويع الإيرادات لأنه ينعكس سلباً على أداء الموظفين بشكل أساسي.

المحتويات

ر.م	البيان	الصفحة
1	الأية القرآنية	ب
2	الإهداء	ج
3	الشكر والتقدير	د
4	ملخص الدراسة	هـ
5	الفصل التمهيدي	1
6	المقدمة	2
7	المشكلة البحثية	4
8	أهمية البحث	5
9	فرضيات البحث	5
10	أهداف البحث	6
11	منهجية البحث	6
12	نطاق البحث	6
13	الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للمنظمات الغير حكومية	7
14	مقدمة	8
15	المبحث الأول: نشأة وتطور المنظمات الغير حكومية	8
16	أولاً:تعريف المنظمات غير حكومية	10
17	ثانياً: صفات وشروط المنظمات غير الحكومية	11

ر.م	البيان	الصفحة
18	ثالثاً:سمات المنظمات غير الحكومية	15
19	المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في تنمية وتطوير العلاقات التجارية والإقتصادية	21
20	أولاً: دور المنظمات غير الحكومية	22
21	ثانياً: التنمية والتطور في العلاقات التجارية والإقتصادية الدولية	27
22	الفصل الثاني:الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي وعلاقته بالغرف التابعة له	32
23	مقدمة	33
24	المبحث الأول: الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي والهيكل التنظيمي له	34
25	أولاً: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا	35
26	ثانياً: أهداف الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا	36
27	ثالثاً: الهيكل التنظيمي للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا	38
28	رابعاً: موارد الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة والزراعة في ليبيا	39
29	المبحث الثاني:دور الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي في إبراز وتطوير القطاع الخاص	50
30	أولاً: غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس	50

ر.م	البيان	الصفحة
31	ثانياً: غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراته	51
32	ثالثاً: غرفة التجارة والصناعة والزراعة بنغازي	51
33	رابعاً: غرفة التجارة والصناعة والزراعة الزاوية	52
34	الفصل الثالث:واقع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي في العلاقات التجارية والإقتصادية الخارجية	60
35	مقدمة	61
36	المبحث الأول:أهم الإتفاقيات والمنتديات والغرف المشتركة الليبية الخارجية	62
37	أولاً: الاتفاقيات العربية	63
38	ليبيا والمملكة الأردنية الهاشمية	63
39	ليبيا والجمهورية التونسية	65
40	ليبيا وجمهورية مصر العربية	66
41	ليبيا والمملكة المغربية	67
42	ثانيا: الإتفاقيات الأخرى	68
43	ثالثاً:المنتديات الاقتصادية والغرف المشتركة	71
44	المبحث الثاني:الاحصائيات التجارية والإقتصادية الليبية	73

ر.م	البيان	الصفحة
45	1- حركة الإيرادات المحصلة بقسم التصديقات وشهائد المنشأ بغرفة التجارة والصناعة طرابلس عن السنة 2006	73
46	2- الصادرات حسب أهم البلدان المُصدر إليها خلال السنوات الثلاثة 2004-2005-2006 .	75
47	3- إحصائية بقيمة الصادرات والواردات خلال السنوات 1989 الى 2003	79
48	4- الصادرات الليبية خلال السنوات (2007-2008-2009) عن طريق غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس	81
49	4- الصادرات الليبية لسنة 2010	82
50	المبحث الثالث : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الزراعة وأثره في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الليبية الخارجية	84
51	الخاتمة	93
52	الإستنتاجات	94
53	المصادر والمراجع	97
54	الملاحق	103

الجداول

ر.م	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجدول (1) منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية	20
2	الجدول(2) حركة الإيرادات المحصلة بقسم التصديقات وشهائد المنشأ بغرفة التجارة والصناعة و الزراعة عن السنة 2006	74
3	الجدول (3) قيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها خلال السنوات الثلاثة 2004-2005-2006	77
4	جدول (4)قيمة الصادرات والواردات خلال السنوات 1989 الى 2003	80

الفصل التمهيدي

المقدمة :

لم تعرف الغرف التجارية بمفهومها الحديث إلا عندما أُنشئت أول غرفة تجارية في مرسيليا بفرنسا، عام 1599، وكان ذلك بمبادرة من عدد من تجار المدينة بهدف تمثيل مصالحهم . وفي القرن الثامن عشر ميلادي أُنشئت غرف تجارية في أنحاء مختلفة من فرنسا وفي انجلترا وأيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم الأخرى. ومع ازدياد أهمية الصناعة في النشاط الاقتصادي أصبح من الضروري توسيع نطاق الغرف التجارية القائمة ، كما عُمم مفهوم الغرفة التجارية بعد الحرب العالمية الأولى وتم التوسع في إنشاء هذه الغرف خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

أما في العالم العربي فقد صدر أول نظام للغرف التجارية في عام 1885.

وبالنسبة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا فقد تأسس بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 1979/04/15، وقد مر بعدة قوانين لتسيير عمله وكان أخرها هو القانون رقم (23) لسنة 2010 ، بشأن غرف التجارة والصناعة والزراعة والإتحاد العام للغرف.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي يعتبر أحد وسائل الربط بين المُدر والمستورد بما يحقق مصالح القطاع التجاري الليبي في إطار الجهود والسياسات المُتبعة لدعم التجارة والصناعة والاستثمار الليبي وتنميته والتعريف به وأيضاً الترويج إلى الأسواق الخارجية .

والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي يساهم في توطيد العلاقات بين الدول والشعوب من خلال تقريب وجهات النظر بين رجال الأعمال وأصحاب الأنشطة في جميع

المجالات لخلق نوع من التفاهم والتعاون فيما بينهم وإيجاد البيئة والمناخ المناسب لتبادل الخبرات والمعلومات وغيرها في شتى المجالات.

ويتمتع الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ، كما يساهم ويعطي قاعدة بيانات ومعلومات تفصيلية مهمة عن القطاع الإنتاجي والصناعي ، كما تنبثق منه العديد من الفروع كغرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاد المقاولين الليبيين ومجلس أصحاب الأعمال التي فُصلت مؤخراً، وهذا كله يدفع بعجلة التقدم والتطوير الذي يعتبر من أبرز أهداف الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وأيضاً من أهدافه تولي شؤون الغرف التجارية لدى مختلف الجهات الإدارية والتجارية والاقتصادية وسائر الجهات العامة وفي المباحثات مع الوفود التجارية في الداخل والخارج ولدى الهيئات الدولية ذات العلاقة ومتابعة أنشطة الغرف التجارية ووضع قواعد التعاون والتنسيق بينها وفض أي نزاع ينشأ بينها, و الاشتراك في المؤتمرات الاقتصادية والمعارض الداخلية والخارجية,وإعداد الدراسات والبحوث ووضع التوصيات والمقترحات الخاصة بشؤون الاقتصاد والتجارة وسبل تعزيزها, والتحكيم بين منتسبي الغرف بناءاً على طلب ذوي الشأن بشرط عدم انتماء الأطراف المتنازعة إلى غرفة تجارية واحدة, واقتراح إنشاء غرف تجارية مشتركة مع الغرف المتماثلة في الدول الأخرى وتمثيل الجانب الليبي فيها, وتسمية أعضاء الجمعيات العمومية واللجان الإدارية للغرف المشتركة في العلاقات التجارية والاقتصادية من الجانب الليبي, وتشكيل الوفود التجارية والاقتصادية الليبية من رجال الأعمال واستقبال الوفود الاقتصادية وإنشاء غرف اقتصادية وإنشاء المنتديات الاقتصادية.

*** المشكلة البحثية**

بناءاً على التركيبة التي يتكون منها الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي وسياساته كأداة اقتصادية تسعى للتأثير على النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل إيجابي وأيضاً من المناشط التي يقوم بها لدعم العلاقات التجارية والاقتصادية عموماً وبشكل أساسي في جميع المجالات التجارية والصناعية والخدمية من خلال تكوينه والغرف التابعة له والموزعة على النطاق الجغرافي لليبيا وكذلك المجالس والاتحادات والغرف الثنائية والمنتديات وما يترتب عليه من التزامات ومواثيق وطرق تعامله مع القطاع الخاص.

ومن هنا يمكن عرض مشكلة البحث المتمثلة في التساؤلات الآتية:-

1- ماهية الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي وسياسته مع الغرف التابعة له؟

2- ماهو أثر العلاقة بين الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي والغرف التابعة له في تحقيق عوائد للاقتصاد الوطني من خلال علاقته مع مؤسسات الدولة؟

3- ماهي طرق الاستفادة من الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية بين ليبيا إقليمياً ودولياً؟

4- ماهو شكل العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية على الاقتصاد الوطني من خلال الاتحادات والمنتديات المترابطة مع الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي؟

5- ماهو دور الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي في تطوير وتفعيل القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني والدولي؟

*** أهمية البحث :**

على ضوء المشكلة البحثية يمكن توضيح أهمية البحث بالأتي:-

1- يساعد في التعرف على أوجه الخلل الذي يعاني منها الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي من خلال سياسات الدولة لتجنب تكرار مثل هذه العقبات كالتهميش ووضع قيود لنشاطاته.

2- يساعد الغرف التجارية على رسم سياسات من شأنها تعزيز وتفعيل حركة التجارة الليبية الخارجية.

3- يساعد أصحاب الأنشطة بجميع الشُعب المنتسبين لها بما فيها من موردين ومصدرين للنهوض بمهن التجارة والصناعة والزراعة والخدمات بما يخدم المصلحة التجارية والاقتصادية لليبيا.

*** فرضيات البحث:**

يعود لجوء الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي للتركيز على الحركة التجارية والاقتصادية محلياً ودولياً إلى الأتي :

1- يحقق الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي مردود جيد للاقتصاد الليبي.

2- يمكن للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة ربط العلاقات التجارية الليبية الخارجية.

*** أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التركيز على الآلية الإدارية والقانونية المتبعة في الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي أمام الاتحادات في بعض الدول الأخرى سلبياً وإيجابياً.

2- دراسة وتحليل طرق وسياسات الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي في توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية.

3- التعرف على الدور الذي قدمه الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للاقتصاد الوطني وتركيزه على الأنشطة التجارية والاقتصادية وخاصة في القطاع الخاص بجميع مكوناته إدارياً واقتصادياً.

*** منهجية البحث:**

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافه وأهميته ونطاقه، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة ، وبالتقارير والقوانين واللوائح والبيانات والإحصائيات الصادرة عن الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وإحصائيات التجارية من غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس، وأيضاً سيتم التعرف على واقع تركيبة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي.

*** نطاق البحث:**

انصب اهتمام الدراسة على دور الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي والأبرز الغرف التابعة له في تطوير العلاقات التجارية الليبية الخارجية ، وذلك خلال الفترة من 1990-2010.

الفصل الأول

الإطار النظري والتاريخي

للمنظمات الغير حكومية

مقدمة:-

المنظمات غير الحكومية هي مجموعات طوعية، لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. فعندما تكون عضوية المنظمة أو نشاطها مقصوران على بلد معين، تعتبر منظمة غير حكومية وطنية، أما إذا تجاوزت أنشطتها حدود البلد المعني، فتصبح منظمة غير حكومية دولية. ومن بين المنظمات غير الحكومية الدولية المعروفة "أطباء بلا ولما لها من دور بارز في ..حدود"، و"هيئة العفو الدولية "، و"منظمة رصد حقوق الإنسان"الخ تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية محلياً و إقليمياً ودولياً وهذا ماسيتم تناوله من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول :نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية.

المبحث الثاني: دور المنظمات في تنمية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية.

المبحث الأول :نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية

كانت الحياة قبل القرن الثامن عشر مليئة بالثورات الفكرية واستبداد الحكومات وكان انخفاض مستوى الرعاية المعيشي والاجتماعي صور صارخة للمجتمع، وقد أثرت الحياة الاجتماعية على مر التاريخ في الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمجتمع، فكانت الحياة الاجتماعية بين صعود وهبوط تتلاعب بها الأهواء وتنتابها عوامل النهوض تارة والاضمحلال تارة أخرى.

مطلع القرن الثامن عشر اللقاءات والندوات السرية التي تعالج بعض مشاكل " فظهرت مع المجتمع كدراسة الفقر ومكافحة الرق ونشر التعليم والتبشير بحقوق الإنسان، وكانت هذه الندوات تقابل باضطهاد من الدولة التي كانت تتربص لها الدوائر وتلتمس الأسباب للقضاء على ما يخرج منها إلى عالم النور"[1] .

المقترحة وهنا يمكننا القول بأن "للمجتمع المدني تاريخ طويل جداً والخطوط العريضة في كانت أول المنظمات غير الحكومية الدولية عندما في القرن التاسع عشر، تبدأ لتطويره هي لمكافحة الرق ، أُنشئت من هذا القبيل ويقال أن أول منظمة .قد أسست العصر الحديث في ذلك الوقت"[2] . منظمات المجتمع المدني أهم واحدة من ،1839 في عام

وسنتناول في هذا المبحث نبذة عن المنظمات غير الحكومية التي هي جزء لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع المدني ، حيث تحظى المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من قبل الحكومات ، وخاصة في البلدان المتقدمة و تتصدر الاهتمامات العامة السياسية والاقتصادية وهي تمثل أو تشكل الإطار المؤسسي للقطاع الثالث في الاقتصاديات المعاصرة.

1- شبكة المعلومات الدولية (INTERNET) ، نشأة الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة ،النسخة 3. Knol. 2010 يناير 3. متوفرة من خلال: http://knol.google.com/k/dr-essam-eibeed

2- The Rise and Fall of Transnational Civil Society: The Evolution of International Non-Governmental Organizations since 1839. By T. R. Davies City University London Working Paper. Steve Charnovitz ،"Two Centuries of Participation: NGOs and International Governance ، Winter 1997، Michigan Journal of International Law ،p.7

ويمكننا القول أن المنظمة "مجموعة من الأفراد لهم هدف معين، يستخدمون طريقا أو أكثر للوصول إليه. والمنظمة هي شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل عن الأفراد المكونين لها، وتُدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء في العادة"[3].

ويمكننا القول بأن هناك اختلاف في الآراء حول وضع المنظمات غير الحكومية من حيث النشأة أو غيرها من النقاط التي تخصها.

فهناك من رأي " أن المنظمات الدولية وليدة القرن التاسع عشر ، وبالتالي فأنها حديثة النشأة وأن هذا الواقع يجعل أمر تعريفها تعريفاً محدداً جامعاً ومانعاً أمراً لا يخلو من الصعوبات" [4].

أولاً: تعريف المنظمات غير الحكومية

أن المنظمات غير الحكومية يطلق عليها العديد من الأسماء بحسب تصنيفها ، ويمكن القول بأنها مؤسسات أهلية أو قطاع غير هادف للربح أو قطاع تطوعي ، وسبب هذا التنوع هو إستقلاليتها .

وطبعاً الإختلاف أو التعدد الواضح في التصنيفات وكثرة التعريفات التي تعبر عن هيكل المنظمات غير الحكومية أو وظائفها ، لأن هناك من يرى بأن ماهية المنظمات غيرالحكومية هي :" منظمات دولية خاصة أو غير حكومية هدفها تنسيق التعاون بين جماعات أو منظمات قومية خاصة في مجال الشؤون والعلاقات الدولية، لاسيما في مجال التعاون الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي، الإنساني ، الصحي ، والتقني أو الفني،إن المنظمات غير الحكومية

3 (شبكة المعلومات الدولية internet- مقالات المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، www.shrsc.com).

4 - فخري رشيد المهنا ، صلاح ياسين داوود ، المنظمات الدولية ، (دار الكتب للطباعة والنشر الموصل) ، العراق ، السنة لاتوجد، ص15.

قامت بنشاطات مكثفة على مستوى النظام الدولي منذ أكثر من قرن في المجالات المختلفة ،لاسيما المجالات الإنسانية والاجتماعية والثقافية ، وتوجد اليوم الآلاف من المنظمات الدولية .غير الحكومية التي تقوم وتؤدي نشاطات مختلفة على مستوى العلاقات الدولية " [5]

ورغم الاختلاف الذي تتميز به عن المؤسسات الحكومية بمعنى أنها لا ترتبط و لا تتبع أي جهة حكومية ، وهذا طبعاً لا يمنع أن تقوم الجهات الحكومية بالإشراف ومتابعة المنظمات غير الحكومية ضمن نطاق قانوني معين يتم به مراعاة مبادئ حرية تشكيل وتأسيس المنظمة لممارسة مهامها.

وهنا يمكن تعريف المنظمة غير الحكومية أيضاً على أنها " منظمة ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية ، ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات ، ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية"[6].

ومما سبق يستخلص الباحث التعريف التالي أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات تطوعية خاصة ، وهي غير هادفة للربح والغرض من تأسيسها في الغالب للمساهمة في خدمة المجتمع، وعملها خيري ، وتقوم على أهداف معينة تمثل احتياجات مؤسسيها.

.ثانياً: صفات وشروط المنظمات غير الحكومية

وتتميز المنظمات غير الحكومية بأنها طوعية أي المشاركة فيها بالإدارة الحرة كإدارة المنظمة في العادة ، وهو أقرب للواقع أي أن العمل في هذه المنظمات هو عمل تطوعي لا يمنع من

- مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان) مصراته،2004،ص5.439

6 http://ar.wikipedia.org/wiki/ منظمة غير حكومية – ويكيبيديا الموسوعة الحرة-(INTERNET)- شبكة المعلومات الدولية

منح مكافآت ومخصصات للأشخاص الذين يعملون في هذه المنظمات ، مع توفر أحد الشروط السابق ذكرها وهو الاستقلالية.

كما يجدر القول بأنها مؤسسات أو هيئات ذات شخصية معنوية مستقلة لا تتبع أي جهة سواء حكومية أو حزبية مع شرط الاستقلالية الذي لا يمنعها من تلقي الهبات والمنح والقروض والدعم من أي جهة وهذا أيضاً مشروط حتى لا تفقد المنظمات غير الحكومية حكمها الذاتي لأنها تحكم نفسها بنفسها من خلال الأسس التي تعمل بها وإجراءاتها الداخلية ، وفق التخصصات والانتشار ،حيث هناك من رأى بأنها" منظمات تنتشر على مساحة واسعة من الأنشطة الإنسانية تشتمل على جمعيات رجال الأعمال ، وحقوق الإنسان ، والتجمعات المهنية ، وجمعيات متخصصة في فروع علمية مختلفة ، وتسعى كلها إلى إنشاء شبكات بحثية وإستشارية وفنية لمساعدة الدول النامية "[7] .

وكونها غير ربحية وهذا بعكس ما تقوم به الشركات والمؤسسات التجارية التي يكون أساس إنشائها هو الربح المادي وتقسيم الأرباح التي تتحصل عليها.

وكل الاختلافات السابقة في وجهات النظر للمنظمات غير الحكومية إلا أنها " تلعب الآن دوراً هاماً على الصعيد الدولي وفي إطار القوانين الداخلية للدول نظراً لتعدد أوجه الأنشطة التي تقوم بها، فهي منظمات تهدف إلى تحقيق اتصال بين الأفراد والجماعات على الصعيد الدولي والوطني "[8] .

- سميح مسعود ، الموسوعة الاقتصادية ، الجزء الثاني ،(دار الشروق للنشر والتوزيع)،الأردن، 2008 ،ص 630. 7

- احمد أبو الوفا ، الوسيط في قانون المنظمات الدولية،(دار النهضة العربية)القاهرة، 1998، ص848

وباختلاف الأهداف وتدخل الدولة بالمنظمات غير الحكومية من ناحية " الطابع الخاص الذي تتسم به المنظمات الدولية غير الحكومية، ويعني في واقع الأمر تركيبة هذه التنظيمات من جماعات خاصة ذات أهداف غير سياسية تغطي المجالات العلمية، الدينية ، الثقافية، الاجتماعية ، والاقتصادية، وبالتالي يمكن القول أن المشاركة الحكومية في المنظمات الدولية غير الحكومية ، أن وُجدت ، فإنها تعكس عموماً مشاركة غير مباشرة "[9] .

وفي المنظمات غير الحكومية المحلية الموظفون والعاملون يسري عليهم ما يسري على موظفي الحكومة أو الدولة ويتلقون أوامرهم ورواتبهم منها.

أما رؤساء المنظمات فهم أحياناً من المتطوعين والمؤمنين بأهداف تلك المنظمة وتعتمد المنظمات غير الحكومية في تمويلها بشكل أساسي على اشتراكات الأعضاء والمنسبين والهبات و .... الخ، التي تتحصل عليها من أفراد وهيئات رسمية وغير رسمية.

أما بالنسبة للجانب الإداري وتدخل الدولة فيه يكون عند حدود معينة يجب فيها مراعاة النقاط التالية[10]":-

1- لابد أن تشير القوانين أنه يجب إدارة المنظمة غير الحكومية طبقاً لنظامها الداخلي و دون تدخل الدولة.

2- لضمان تحقق الشفافية والمصداقية لابد أن تشير القوانين على أنه يجب على المنظمة غير الحكومية الاحتفاظ بدفاترها وقيودها المحاسبية ، وأن يتم تدقيقها بشكل مستقل سنوياً.

- مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 441 .9

10- شبكة المعلومات الدولية (INTERNET)، www.shebacss.com/docs/socsasr003-09.pdf

3- لابد أن تشير القوانين أنه يجب أن لا يكون هناك تعارض وتضارب في المصالح بين المنظمة والأعضاء".

لان الشفافية هي أحد السمات التي يجب توافرها في المنظمة غير الحكومية من حيث الإجراءات وتطبيق القوانين واللوائح حتى تسير المنظمة وفق الأهداف المرسومة لها.

ولأنها تسترعي أوجه أنشطة سامية كأمور الرعاية أو الزراعة أو جهود الإغاثة أو التعليم أو تنمية المجتمعات المحلية.... وغيرها.

وكل ماسبق لا يمنع من وجود بعض السلبيات التي تعيق سير العمل في المنظمات غير الحكومية كضعف الإمكانيات وضعف التنسيق وضعف التكوين وقلة التجربة أو وجود خلل تنظيمي في الإدارة وهذا يتطلب " إعادة النظر كلياً أو جزئياً بالهيكل التنظيمي القائم . وبصفة عامة يمكن إرجاع إعادة التنظيم إلى أسباب عديدة في مقدمتها التكيف مع المتغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية"[11] .

ومن ضمنها وجود فروق وعدم تنظيم وتنسيق بين هذه المنظمات مما يجعل الربط بينها صعباً خاصة في الإدارة ويمكن القول بأن " الرغبة في إعادة التنظيم بإستمرار لتدريب الرؤساء على التكيف مع الظروف المتغيرة والتعود عليها"[12] .

والإدارة الناجحة والماهرة لها دور كبير في إستمرار المنظمات غير الحكومية من حيث التنظيم الإداري والسُلم الوظيفي.

- بشير عباس علاق ، المعجم الشامل لمصلحات العلوم الإدارية والمحاسبة والتمويل والمصارف ، (الدار الجماهيرية للنشر 11 والتوزيع والإعلان) مصراته،2004،ص457.

- المصدر السابق نفسه،ص12457

ومن خلال ماسبق يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني هي الكيانات العاملة في المجتمع والتي تمثل المساحة البشرية بين مؤسسات الدولة وأفراد الشعب وفق المبادئ والأهداف المعلنة ضمن برامج معدة من قبلها يحكمها النظام الداخلي والهيكل التنظيمي تنتمي لها مجموعة من المجتمع المدني وهي تعمل لتحقيق أهداف اتفقت عليها شرائح معينة في المجتمع ، وهي تشمل الكيانات السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات الخيرية والإنسانية والأهلية .

وجميع هذه المؤسسات المدنية رغم اختلاف أهدافها ومصالحها وبرامجها إلا أنها تشترك في كونها غير حكومية يحكمها نظام داخلي نظم من قبلها وتم إقراره وحدد أعضائها أهدافها وبرامجها ، وتعمل لبناء المجتمع وتنميته وتحقيق الأهداف التي أسست من اجلها.

ويتمحور عمل المنظمات غير الحكومية حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوي اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي.

وأيضاً " أن للمنظمات غير الحكومية في سياق إستراتيجية بناء المؤسسات نتائج تقودنا إلى معالجة الدور المحتمل للمنظمات غير الحكومية في سياق تمويل التنمية بطريقة مختلفة ، ومحاولات لتفادي القصور، ويجب أن تستخدم كأداة لتطوير التعاون "[13] .

13 -Prospects، Problems and Potential of Credit-Granting NGO، Reinhard H. Schmidt and Claus-Peter Zeitinger، Frankfurt/Main -January 1996- www.microfinancegateway.org

وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة أو الاقتصاد.

وتستطيع المنظمات غير الحكومية أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات. ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية.

وهنا يستخلص الباحث النقاط التالية من صفات ومعايير وشروط للمنظمات غير الحكومية وهي كالأتي:-

1- أن تكون غير حكومية بمعنى عدم ارتباطها بالحكومة هيكلياً مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.

2- أن لاتهدف للربح بالمعنى العام

3- أن يكون تمويلها من المنح والهبات والقروض .

4- أن تكون إدارتها تحكم نفسها بنفسها،وبذلك تتمتع بالاستقلالية.

5- أن تكون قائمة على العمل التطوعي منذ نشأتها أو تأسيسها.

6-أن تكون إدارتها قائمة على الالتزام والدوام إلى حدٍ ما.

7- عدم الاشتغال بالسياسة.

8-أن لاتكون للعاملين بها أي مصالح ذاتية أي تجرد من المصالح.

9- عدم التمييز بين الفئات المستهدفة من الخدمة.

ثالثاً: سمات المنظمات غير الحكومية

وقد جرت العادة أن تطلق هذه العبارة على الأشخاص المعنويين (مجموعات ذات شخصية قانونية) ممن لا تكون أهدافهم ربحية، يمولون في الأغلب من أرصدة خاصة.

وتحرص المنظمات غير الحكومية على استقلاليتها لأنه من سماتها "يجب أن تكون المنظمة غير الحكومية مستقلة عن السيطرة المباشرة من قِبل الحكومة"[14] .

كما أن كثيرا ماتستخدم عبارة المنظمات غير الحكومية للإشارة غإلى جميع منظمات المجتمع المدني وهذه تسمية لم تكن في محلها وفيها نوع من التعميم ففي حين أن المنظمات غير الحكومية تشكل بحد ذاتها فرعا من فروع منظمات المجتمع المدني لذا فان التمييز بين الفروع المختلفة من تلك المنظمات تعتبر من الأمور المهمة . عند النظر إلى تشكيلات منظمات المجتمع المدني نلاحظ أن بعضها يعبر عن مصالح طبقة أو شريحة معينة من المجتمع ممن تم تعيينهم في دوائر ومؤسسات الدولة وتربطهم علاقة المهنة أو الحرفة وهذه الأنواع من المنظمات تهمها مصلحة الشريحة التي تمثلها أكثر من المجتمع والأهداف الاجتماعية وهناك نوع أخر من المجالس الصغيرة في منطقة معينة والتي يتم تأسيسها بصورة غير رسمية ولايمكن تسميتها منظمة.

وفي المقابل هناك منظمات أخرى يتم تأسيسها وفق القانون لتقديم الخدمات إلى المجتمع ولإحداث تغييرات اجتماعية وثقافية واقتصادية فيها ولا تعبر عن مصالح شريحة معينة ولاتمثل توجها سياسيا معينا و تطلق عليها تسمية المنظمات غير الحكومية ، وهذه المنظمات شهدت

14 -What is a Non-Governmental Organization? - By Professor Peter Willetts

www.ihrnetwork.org

في العقود الماضية تطورا كبيرا من حيث الكمية ومن حيث الفاعلية والنشاط في المجالات المختلفة من الحياة وذلك في البلدان الصناعية والدول التي شهدت تحولات اجتماعية واقتصادية وتحكمها أنظمة ديمقراطية وبدأت المجتمعات في جميع أنحاء العالم بالتوجه إلى تأسيس مزيد من المنظمات غير الحكومية لان تأسيس هذه المنظمات تعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية وزاد دور هذه المنظمات على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتوسعت نشاطاتها وبدا الناس بالتجاوب مع دعوات الانضمام إلى هذه المنظمات والمساهمة في نشاطاتها سواء في قرية افريقية صغيرة أو في المدن الكبيرة في الغرب وذلك حسب توجهات المنظمة غير الحكومية أن منها مايكون يسعى "تلبية احتياجات السكان الفورية فقط ، والبعض الأخر تكون له نظرة على المدى الطويل وتسعى لتطوير أفكار بديلة ونهج لحل المشاكل"[15] .

وذلك من اجل تحقيق مطالبهم أو الاستفادة من التحولات الصناعية أو التيارات الاقتصادية العالمية وبدأ الناس بتأسيس مزيد من المنظمات غير الحكومية. ولكي تتمكن هذه المنظمات من تحقيق أهدافها وتنفيذ أفكارها بصورة جيدة يجب عليها أن تكون على اطلاع تام بالوقائع الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للدول والمجتمعات المختلفة ومن اجل الوصول إلى أهدافها يجب أن تتحمل الصعوبات وان تكون مبدعة وان تمتلك الخبرة الكافية في كيفية التغلب على العقبات . وان اهمم مايميز المنظمات غير الحكومية عن نظيراتها هو استقلاليتها ويتم إدارتها من قبل أشخاص من دولة واحدة أو من مجموعة من البلدان المختلفة وبإمكان هذه المنظمات التعاون مع الدول من اجل تحقيق أهدافها ، كما أن الدافع وراء تأسيس هذه المنظمات هو تحقيق النفع العام وليس النفع الشخصي أو حماية مصالح شريحة معينة من المجتمع ، وبامكان هذه المنظمات القيام بأعمال تجارية لتحقيق الربح وجمع رؤوس الأموال

15- شبكة المعلومات الدولية (INTERNET) Nongovernmental Organizations، Definition and History – www.personal.lse.ac.uk

بشرط أن يتم إنفاق تلك الأموال في انجاز المشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف المنظمة أو يتم استثمارها في مجال تطوير المنظمة نفسها ويتم تأسيس هذه المنظمات بصورة طوعية من دون ممارسة أية ضغوط على المؤسسين من قبل الحكومات أو الأحزاب،وليس من صلاحية الحكومات أو الأجهزة الأمنية ملاحقة أعضاء المنظمة إلا بناء على أمر قضائي أو في حالة قيام أعضاء المنظمة بأعمال تتنافى مع مصلحة البلد وتتناقض مع أهدافها وتتعارض مع القانون.

وأن يتم التعامل بجدية مع مقترحاتهم وأرائهم وأن يتم اطلاعهم على كيفية صرف أموال المنظمة وأن لا تنزعج الهيئات الإدارية للمنظمات غير الحكومية من كثرة أسئلة واستفسارات المانحين ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف لان من حق المانح أن يراقب كيفية صرف تلك الأموال الموضوعة لأن هناك مئات الآلاف من الجمعيات في العالم تسعى للحصول على عون الصناديق أو المانحين .وفي أحيان كثيرة تقوم المنظمات غير الحكومية بأعمال ومشاريع تتطلب أعداداً كبيرة من الناس والمصادر وقاعدة جغرافية عريضة لاتمتلكها معظم المنظمات التي تعمل منفردة ،عند توحيد مصادر عدد من المنظمات في تحالف معين يصبح الجهد أقوى فالتحالفات توفر الوقت والمواد والمال بخلق آلية المشاركة في المعلومات والعمل وهذه التحالفات تعطي زخماً أكبر لعمل المنظمة ويوفر لها الغطاء السياسي لأن تحالف المنظمات العديدة التأثير على المسؤولين الحكوميين، فالتحالف الأكبر والأكثر تنوعا يتصف بأنه اقل يتميز بقوة تعلقا بالسياسيين والأكثر شمولا مما يبدو من وضعه ولا يفوتنا ذكر أمر في غاية الأهمية وهو الكفاءة الإدارية وهي كفاءة (كفاية) الإداريين في المشروع أثناء القيام بالأعمال المناطة بهم"[16] ، وهي ركيزة مهمة من حيث رسم السياسات للمنظمة منفردة أو كتكتل أو تحالف.

- بشير عباس علاق ،المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية والمحاسبة والتمويل والمصارف،مصدر سبق ذكره، ص 16.30

ومما تقدم نلاحظ أن عدد المنظمات غير الحكومية آخذ بالتزايد ويتوسع مجال عملها باستمرار وان وجود هذه المنظمات بصورة مستقلة وقوية دليل على رقي المجتمع وتطوره ثقافياً واقتصادياً وما يزيدها أهمية الجانب الاجتماعي لأنها تمثل شريحة كبيرة من المجتمع لذا يجب على مؤسسي تلك المنظمات العمل بالشفافية من اجل الأهداف التي يتم تأسيس المنظمة من اجلها لكي تتمكن من تقديم ما تستطيع تقديمه من خدمات إلى الإنسانية وتساهم إسهاماً فعالاً في تقليل معاناتهم.

ومن هنا فإن للمنظمات غير الحكومية خصائص منها ان غرضها غير ربحي لنشاطها والغرض من الأصل في التأسيس والاستقلالية المالية وأنها ذات مصلحة عامة.

أما الوضع في ليبيا فالأمر يختلف من حيث سياسات الحكومة الليبية في النظام السابق ونظرتها للمنظمات غير الحكومية أي بالرغم من " أن الحكومة الليبية بذلت بعض الجهود المتعلقة والإصلاح خلال السنوات الأخيرة ، إلا أنها لازالت تعتبر دكتاتورية مطلقة تتضمن القليل من الحقوق المدنية والسياسية . ولا توجد ضمانات لحق تأسيس الجمعيات ،الحق القانوني الوحيد بتشكيل الجمعيات يأتي من القانون رقم 71 لعام 1972، الذي يمنع الأفراد حق تشكيل الجمعيات فقط من خلال المؤسسات التي تديرها الحكومة مثل اتحاد النقابات المهنية الوطنية"[17].

وبالتالي كانت هناك قوانين متشددة ومتطرفة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية مما يضيق على إمكانية إنشاء منظمة بحيث أنه " تعتبر أي منظمة غير حكومية أو أي منظمة مستقلة

17الدولة بين العلاقات" العربية، المنطقة في الحكم برنامج – الإنمائي المتحدة الأمم برنامج(INTERNET)- شبكة المعلومات الدولية
/civil.asp?cid=10http://www.pogar.org/countries"لبنان :المدني المجتمع ومنظمات

شبيهه (بالمعارضة) ، وبالتالي غير قانونية ، ويخضع الأعضاء لعقوبات جنائية مشددة بما فيها عقوبة الإعدام" [18].

ومع كل المحاولات إلا أن هناك مؤسسات مصنفة على أنها مؤسسات غير حكومية ولكن تحت مسميات أخرى مثل مؤسسات أهلية وغيرها...

ومن الجدول التالي الجدول رقم(1) يتضح لنا توزيع منظمات المجتمع المدني في الدول العربية حيث شهدت الجزائر والمغرب تطور كبير خلال فترة تقدر بعشرة سنوات من انعدام وجود هذه المؤسسات وكانت الزيادة مستمرة في كل الدول المذكورة باستثناء السودان التي أنخفض فيها عدد منظمات المجتمع المدني، وما يجعلنا نهتم بهذا الجدول هو عدم وجود بعض الدول العربية ومنها ليبيا التي مُنع بها تكوين هذه المنظمات إلا بتدخل كبير من الحكومة.

ولو أخذنا إحصائية لإعداد منظمات المجتمع المدني والتي تعتبر المنظمات غير الحكومية جزء منها في البلدان العربية لو جدنا الأتي:-

الجدول رقم (1) منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية[19]

الدولة	عدد المؤسسات خلال العام 1992/1991	عدد المؤسسات خلال العام 2002/2001	% النسبة المئوية للزيادة
الجزائر	**غير معروف**	**58000**	-
المغرب	**غير معروف**	**30000**	-
مصر	**13000**	**16000**	**%23**

18 GlobalSecurity.org ،ليبيا : الجيش – المعارض (INTERNET)- شبكة المعلومات الدولية

http://www.globalsecurit.org/military/world/libya/opposition.htm

19 - أحمد ابراهيم ملاوي ، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني ،2008،ص 259

تونس	5200	7500	%44
لبنان	1300	3600	%177
اليمن	250	2700	%980
الأردن	587	900	%53
البحرين	66	321	%386
السودان	262	246	%6-
السعودية	125	230	%84
الإمارات العربية المتحدة	89	113	%27
الكويت	55	103	%87

ومما سبق يستخلص الباحث النقاط التالية كسمات للمنظمات غير الحكومية وهي:-

1-العمل التطوعي و تقديم الخدمات لعموم الناس وحسب النشاط الذي أُنشئت من أجله المنظمات غير الحكومية ككل.

2-المنظمات غير الحكومية ليست بديلاً عن الحكومة ولكنها تستطيع الضغط على الحكومة وحلقة ربط بين جميع مكونات المجتمع(الدولة ، السوق ، الأفراد).

المبحث الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في تنمية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية

للمنظمات غير الحكومية دور قيادي ومهم خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث أصبحت في الوقت الراهن لاتقل أهمية عن المنظمات الحكومية وتحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة حيث أن " أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيراً ، ولكن أهمية ماتقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها"[20] .

- أحمد إبراهيم ملاوي،أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية ،مصدر سبق ذكره،ص20.260

وتتصدر هذه المنظمات الاهتمامات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأنها تشكل إطار مؤسسي ووعاء تنظيمي للقطاع الثالث بعد القطاع العام والقطاع الخاص لان الحكومات بمفردها لن تستطيع أن تحل جميع المشاكل والالتزامات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهاره الشامل.

لذلك يتوجب عليها التعامل مع المنظمات غير الحكومية التي هي جزء من المجتمع المدني بجميع مكوناتها ومنظماتها ومكاتبها القانونية والتنظيمية ومراكزها العلمية وهيئاتها النقابية والمهنية التي تحمل مسؤولية المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع البشري وتكثيف الجهود لتنمية الوطن والأمة قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة من حقوق الإنسان ، والعدالة ، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة ' وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين ، وتطوير أنظمة التعليم ،وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم ، وغيرها.

ورغم كثرة البصمات التي تركتها المنظمات غير الحكومية سنأخذ النقابات المهنية والعمالية كعينة لدورها الكبير في إحداث التنمية وتطوير الاقتصاد.

أولاً: دور المنظمات غير الحكومية .

تسعى كافة المنظمات غير الحكومية إلى تنمية مواردها البشرية والمالية لتواكب باقي المنظمات في القطاع العام والخاص ولتتماشى مع عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي والتطور التكنولوجي، ذلك لأن النجاح في المنظمات غير الحكومية مرتبط إلى حد بعيد بمدى قدرتها على تنمية مواردها البشرية والمالية وكذلك استمراريتها وفعاليتها في المجتمعات التي تعمل ضمنها.

وهنا يمكننا طرح بصمة من بصمات منظمة غير حكومية بارزة وأثرت في تاريخ البشرية ،وهي النقابات المهنية والحركات النقابية وأبرزها نقابة العمال، حيث وصلت الحركات النقابية في

العالم إلى أوج قوتها وعظمتها في القرن العشرين " حيث كانت تشكل اللبنة الأساسية في بناء الاقتصاد والعمل والإنتاج ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول "[21] .

حيث كان هناك نمو لِتنظيمات عمالية فرضتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أصابت المجتمعات الحديثة، باعتبارها الأكثر قدرة وكفاءة على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها فالحركة النقابية هي أداة فعلية ولغة عصرية ورمز للحضارة والرقي، وهي وليدة نضال للطبقة العاملة، التي عانت ويلات الاستغلال وظروف مهنية واجتماعية لا ترقى إلى درجة الإنسانية، وظل العامل يعاني الاستغلال من طرف أرباب العمل وهذا النضال أبرز النقابي أدى إلى تشكل ثقافة نقابية جديدة تشارك فيها كل أطراف ومكونات المجتمع. ومن سمات العصر الحديث نلاحظ طغيان الطابع التنظيمي على النقابات العمالية وانتشارها الواسع عبر كل الأقطار حتى صار يتخيل لنا انه لا وجود لتنظيم عمومي كان أو خاص إلا وتوجد فيه نقابة، هذا التنظيم الذي يمثل الطبقة العمالية والذي يهدف إلى الدفاع عن حقوقها المشروعة، وتحسين ظروفهم المعيشية بمجموعة من الإجراءات أهمها السياسية والاقتصادية، حيث أن هناك عوامل عديدة أسهمت في نمو التنظيم النقابي الذي شهِدته المجتمعات الحديثة، ويعتبر من ابرز اسباب التباين الشديد الذي اتسمت به مظاهر الحياة الاجتماعية .

ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري الاهتمام بالعمل النقابي والذي أصبحت له ميزة من مميزات الدول المتحضرة ولغة عصرية تلعب دور الاتصال من أجل التمثيل الفعال وتحقيقا للأهداف العمالية, وعلى الجهات الوصية بتبني استراتيجيات عقلانية رشيدة تتماشى مع

- عزت كنج، دور النقابات في اقتصاد السوق الاجتماعي –جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،2006،ص21.1

التغيرات الاقتصادية من أجل الدفاع عن مصالح العمال ورعايتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

والنقابات العمالية جزء لا يتجزأ من منظومة المنظمات غير الحكومية وبطبيعة الحال فإن هذه النقابات تنشأ من العمال وتعبير العمال يعني عمل و أجر، وهنا يمكننا تعريف العمل بالمعنى الاقتصادي بأنه " جميع المجهودات الإنسانية التي تبذل لخلق المنافع أو زيادتها ، سواء أكانت هذه المجهودات عضلية أو ذهنية "[22].

والعمل بدوره مهم ويعتبر من أهم عناصر الإنتاج بكونه مشارك في العملية الإنتاجية وبطبيعة الحال فكل عمل يقابله أجر والأجر هنا هو " ذلك الجزء من الدخل المُستلم من قبل العامل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية"[23] .

أي بمعني قيمة أو ثمن جهد العمل الذي يقوم به العامل مدفوع من قبل صاحب العمل ، وعادة مايكون هناك عدم تكافؤ بين العمال وأصحاب العمل من حيث الاختلاف والاتفاق على الأجر وعدد أصحاب العمل أقل بكثير من عدد العمال لذلك يقوم العمال بتكوين نقابات أو إتحادات وهي تهدف إلى تنظيم العمال في صفوفها والعمل على تحسين قدرتهم على المساومة والحصول على ظروف أفضل للعمل.ومع مرور الوقت ازدادت أهمية النقابات العمالية من خلال تحديد الأجور وبالتالي أصبحت " تخضع في تحديدها إلى عدد من القوى والمؤثرات تتمثل في نقابات العمال القوية من ناحية واتحادات أرباب العمل من ناحية ثانية "[24] .

وتعكس النقابات العمالية ماهو موجود من فساد إداري في القطاع الحكومي بحيث "يُمنح

- عفاف عبدالجبار سعيد ، مجيد علي حسين ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي،دار وائل للنشر،الاردن،الطبعة الثالثة ،2004،ص 22 .367

- المصدر السابق نفسه ،ص 23.367

- خالد علي الدليمي ، مدخل الاقتصاد السياسي – الجزء الأول الأسس والمبادي ،مطابع الثورة العربية ،الطبعة الثانية، طرابلس 24 ،1993،ص 199.

الموظفين العموميين مسؤوليات وسلطات تتناسب مع مستويات الدخول التي يتقاضونها "[25].
مما يجعلهم معرضون للرشوة واستغلال نفوذهم داخل العمل.

وتطور مجالات العمل هو العامل الأساسي و المباشر لظهور النقابة العمالية حيث شعر العمال بضرورة تجميع قواهم في تنظيمات جماعية يقوم العمال في مهنة أو مجال معين بتشكيلها بهدف الدفاع عن حقوقهم و تمثيل مهنتهم و النهوض بأحوالهم و حماية مصالحهم.

وفي المقابل فأن أصحاب الأعمال يسعون إلى تحقيق أكبر أرباح بأقل تكلفة ممكنة لعنصر العمال بينما يسعى العامل إلى الحصول على أكبر أجر مقابل جهده وعمله و هنا تنشأ حالة الصراع بين الإدارة و أصحاب رؤوس الأموال من ناحية و بين العمال و النقابات التي تمثلهم و تدافع عنهم من ناحية أخرى.

وأيضاً يمكن تعريف النقابات العمالية بأنها " تنظيمات جماعية يقوم العمال في مهنة أو مجال معين بتشكيلها بهدف الدفاع عن حقوقهم و تمثيل مهنتهم و النهوض بأحوالهم و حماية مصالحهم"[26] .

وبناءاً على ما سبق يمكننا القول بأن النقابات هي تنظيم جماعي دائم للعمال يهدف إلى رعاية مصالح العمال ، و العمل على رفع مستواهم المادي والفكري و المهني كما أنه يعمل على تحسين ظروف و شروط أعمالهم ، و من جهة أخرى هي تختلف عن التكتل كإتحاد مؤقت لمجموعة من العمال لتحقيق غرض معين كزيادة الأجور أو تحسين ظروف العمل و ينتهي بانتهاء الغرض .وعلى الصعيد الاقتصادي تشكل المهن النقابية ذروة الهرم المهني الاقتصادي في المجتمع، وتنظيم مزاولتها بحيث تنضبط الممارسة فيما يعود على المجتمع بالنفع وعلى

---

25 - عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد الظلي " المفاهيم – المكونات – الأسباب" الأثر على الموازنة العامة ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005،ص74.

26 ،منتديات الأستاذ شمشار رمضان التعليمية www.Ibdaa.almountadayat.com ،(INTERNET) - شبكة المعلومات الدولية والثقافية.

أصحابها بتحقيق مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية أمراً في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ليس لهذه الفئة الواسعة فحسب بل للاقتصاد بشكل عام.

ولا يفوتنا ذكر معالجة واستيعاب النقابات العمالية لمشكلة البطالة والتي " تعتبر ضمن المعايير الدولية مؤشراً خطيراً وتحدياً كبيراً وذات انعكاسات وتأثيرات سلبية على العاطل والمجتمع والدولة على حدِ سواء "[27] .

وهذه المشكلة في حد ذاتها تحتاج إلى تخطيط إستراتيجي صارم لمعالجتها والتخطيط من ناحية "عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بأهداف المشروع ، واستخدام الموارد وتطبيق السياسات من أجل تحقيق الأهداف المرسومة"[28] .

وهنا تكمن أهمية تنمية الموارد البشرية لأنها من أقوى ما يتطلبه التطوير والتقدم التجاري والاقتصادي لان الهدف الأساسي لأي نشاط اقتصادي هو إشباع حاجات الفرد والمجتمع ,لذلك الأهمية القصوى الاهتمام بالعاملين وتطويرهم لأن" تطوير مهارات العاملين من خلال دراسة وتطبيق المبادئ التي تؤدي إلى زيادة كفاءة التعليم والتدريب وكذا العوامل المؤدية إلى التطبيق السليم لما تعلمه الفرد في موقف جديد"[29].

ونضيف تجربة أخرى لها بصمة بارزة في تنمية وتطوير التجارة والاقتصاد ككل وهي غرفة التجارة الدولية حيث "تأسست هذه المؤسسة التجارية في العاصمة الفرنسية باريس في العام 1919،ومهمتها الأساسية المدونة في نظامها الداخلي القيام بوظيفة التحكيم لتسوية المنازعات

- بشير عباس علاق،المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية والمحاسبة والتمويل والمصارف،مصدر سبق ذكره،ص 27.512

- الاقتصادية ، مجلة متخصصة بالاقتصاد والاستثمار والإعمار، تصدر عن " مؤسسة العراق للإعلام والثقافة العلمية"، السنة الأولى 28 ، العدد الأول ، شباط 2010، ص 34.

- نفس المصدر السابق، ص 29.190

التجارية الدولية ، فضلاً عن تقديم المشورة والنصح في القضايا التي تسهل عملية الإتجار الدولي ، وتبسيط قواعد المبادلات التجارية الدولية وأعرافها وتوحيدها"[30].

العالمي باعتباره الأعمال الدولية من أبرز المنظمات المدافعة عن قطاع التجارة وتعتبر غرفة عامل قوة للنمو الاقتصادي وتوفير لفرص العمل والتوظيف وتحقيق الرفاه. ونظرا للتشعب الذي الوطنية وبشكل وثيق في هذه الأيام فإن أي قرار حكومي يكون ذا أبعاد تعانيه الاقتصاديات وعواقب دولية أقوى بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى. وتستجيب غرفة التجارة الدولية العالمي لهذا التحدي بإصرارها على طرح الأعمال الوحيدة المعنية حقا بقطاع كونها المنظمة وجهات نظر قطاع الأعمال والتعبير عنها وتتخذ أي إجراء من شأنه أن يساعدها على تحقيق كالتحكيم والتوفيق أخرى أهدافها. وتغطي نشاطات الغرفة نطاقا واسعا يشمل من بين قضايا وتسوية النزاعات والدفاع عن التجارة الحرة والتنظيم الذاتي لمؤسسات الأعمال، ومحاربة الفساد أو مكافحة الجريمة التجارية.

كما "تحتفظ الغرفة بوسائل اتصال مباشرة مع الحكومات المختلفة حول العالم عبر الوطنية لجانها .وتقوم الأمانة العامة للمنظمة من مقرها في باريس بتزويد الهيئات الحكومية الدولية بوجهات نظر قطاع الأعمال بشأن القضايا التي تؤثر بشكل مباشر في عمليات التجارة والأعمال"[31].

وهذا من شأنه تقديم نقلة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وخصوصاً من جانب المنظمات غير الحكومية في التنمية ، والتنمية هنا هي"عملية تغيير هيكلي في البنيان الاقتصادي والاجتماعي من أجل توفير الحياة الكريمة للفرد"[32] . ولأن المؤشرات الدولية

- نفس المصدر السابق، ص 30.602

31) ويكيبيديا- الموسوعة الحرة، غرفة التجارة الدولية.INTERNET- شبكة المعلومات الدولية.

32 - شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد" منهجية ورؤية إسلامية في تناول المسائل الاقتصادية"، دار الكتاب الحديث،القاهرة،2006،ص321.

الخاصة بالتدخل المباشر والصريح للدولة في الحياة التجارية والاقتصادية أثبتت أن" الدولة كإطار مؤسسي للنشاطين الاقتصادي والسياسي أصبحت تتعايش مع مؤسسات ومنظمات منافسة أو مكملة"[33] . وهذا ما أدى إلى نقلة نوعية في العلاقات الدولية عن طريق تحرير العلاقات التجارية الدولية .

ثانياً:- التنمية والتطور في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية.

تحدثنا فيما سبق عن دور المنظمات غير الحكومية البارزة في العلاقات الاقتصادية ككل ومنها النقابات المهنية والعمالية وأيضاً غرفة التجارة الدولية وهنالك الكثير من المنظمات غير الحكومية الأخرى التي ساعدت وتساعد في جميع الأصعدة سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي في تنمية وتطوير العلاقات .

وإن نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير ايجابيا على عملية التنمية يرتبط بطبيعة نشاطها، كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي تتقدم بها المنظمات ، فإذا كانت ثمة إرادة جادة للتعاطي معه ايجابيا حصل تغيير كبير على مستوى التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة هي"مصطلح يشير إلى التنمية (الاقتصادية والبيئية الاجتماعية) والتي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام ، وإنما هي عملية تغيير احتياجاتها الخاصة واستغلال للموارد ، وتوجيه الاستثمارات ، واتجاه التطور التكنولوجي ، والتغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية"[34]. كما تتطلب التنمية المستدامة تحسين الظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية. وتجرى

33 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة"سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب"، الكويت،2000،ص184.

34- شبكة المعلومات الدولية(INTERNET)،www.tvet-portal.net

التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الاجتماعية.

كما تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية وهناك أهداف مهمة للتنمية المستدامة من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المستدامة"بأنها تصور تنموي شامل يعتمد إلى المعيشية للناس, وأيضاُ يمكن تعريف التنمية تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية و البيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان"[35] .

وترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات فيما بين هيئات المنظمات غير الحكومية مع بعضها البعض، وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محلياً وعالمياً. يضاف إلى ذلك قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وهو ما يتطلب إشراك المجتمع في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهو ما يتطلب مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية.

وبحكم أن المنظمات غير الحكومية أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة مع العلم بأن التنمية الاقتصادية" لاتعتمد على الأوضاع والنظم الاقتصادية وحدها وإنما تعتمد كذلك على ظروف البيئة الاجتماعية والثقافية التي تجري فيها عملية الإنتاج بوجه عام"[36] .

35- شبكة المعلومات الدولية (INTERNET)، www.maktoobblog.com.2007، عبد الرحيم العطري

36- عبد الحميد محمد القاضي،دراسات في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار الجامعات المصرية،الإسكندرية ،1972، ص36.78

وإذا حصل العكس تحولت المنظمات غير الحكومية إلى مجرد أوصال وتهميش للدور البارز الذي تقوم به.

ومن جانب أخر تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير في التنمية تبعا لما تتمتع به من قدرات إدارية ومؤسسيه كبناء الهياكل التنظيمية، وتنمية روح العمل الجماعي بين نشطائه وفاعلية مهاراتهم الاتصالية، وقدرتهم على التخطيط الإستراتيجي أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات وتخطيط القوى العاملة من ناحية الأسلوب الأمثل لتطوير الموارد البشرية والاستفادة القصوى منها كتحديد المهارات المطلوبة من برامج التعليم والتدريب وتطوير الكفاءات.

وبما أن للمنظمات غير الحكومية دور مهم ورئيسي في التنمية والتطوير الاقتصادي وإحداث تغييرات في المجتمعات يمكن القول بأنها " تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومات، ولا سيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها من البيروقراطية وإرتفاع تكاليف المشاريع"[37]، وهذا ما يجعلها تسعي للإبداع والتميز والمنافسة للحصول على التمويل والدعم ,ومما يجعلها متميزة في تقديم الخدمات بتكلفة أقل لأنها تلامس الواقع الموجود في المجتمع المحلي بجميع أطيافه.

ويعتبر أكبر عائق للمنظمات غير الحكومية في الدول النامية لأنها" لاتملك في كثير من الأحيان الموارد اللازمة لكفالة الأعمال التامة للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية لجميع مواطنيها فوراً أو خلال فترة زمنية قصيرة"[38]، مما يستوجب على الحكومات التأكيد على حاجتها في مساهمة المنظمات غير الحكومية لحل مثل هذه الإشكاليات من اجل النهوض ومعالجة مشكلة التنمية والتي هي " تلبية الحاجيات الاقتصادية ، والانتقال من التخلف إلى التقدم، ومن التبعية الاقتصادية إلى

- أحمد إبراهيم ملاوي ،أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مصدر سبق ذكره، ص37.261

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان'سلسلة التدريب المهني، العدد رقم 12،منشورات 38 الأمم المتحدة،2005،ص 17.

الاستقلال"[39] .وهذه من أكبر المشاكل التي تواجه التنمية في الدول النامية وما يجعلها دائما في مؤخرة الموكب الاقتصادي والتنموي على جميع الأصعدة، وهذا ما يجعلها في حاجة لتواجد كثيف من المنظمات غير الحكومية الفعالة والمؤمنة بهذا الهدف الذي يشكل هاجس كبير للعديد من الدول.

وتعتبر نظرة المنظمات غير الحكومية للتنمية المستدامة من خلال أصناف المنظمات كالجمعيات والمنظمات تركز أو تصب جل اهتماماتها في إحداث التنمية وتطوير التجارة وبإختلاف مسمياتها إلا أنها عندما تعمل فأنها تعمل بواقعية وجدية لكي تحقق أهدافها ويجب وهذا مع الطابع الاجتماعي الذي .أن تتمتع بفعالية وكفاءة عالية في أداء مواردها البشرية تتمتع به كالشراكة المجتمعية والجمعيات الخيرية في مجالات صحية وخيرية واجتماعية وترفيهية والتي تعمل على نشر الوعي وإصلاح المجتمع وهو أيضاً جانب من جوانب التنمية المستدامة .

هذا وقد تحدثنا عن أجزاء من المجتمع المدني وهي المنظمات الغير حكومية وما تحتويه من مؤسسات لها كبير الأثر في التنمية والتطوير مع المتغيرات العالمية كالغرف التجارية والنقابات العمالية التي وُضعت أمامها الكثير من التحديات التي " تفرض عليها تغيراً في البعض من أساليب عملها وأدوات نضالها ، لذا من الضروري أن يتواكب عمل النقابات والتحولات الجارية وتُغيِر من إقترابات وطرق وأساليب عملها"[40] ، بأن تحدد أهداف وإستراتيجيات تلاءم التنمية والتطور القائم في العديد من المجالات التجارية والاقتصادية.

كما ينبغي أن تمثل توجهاً عاماً بين كل المنظمات غير الحكومية، لتحقيق التواصل والاتصال واقتسام الخبرات، ثم التعاون والتنسيق معا في مشروعات مشتركة . فالعمل في مجال التنمية يستلزم موارد بشرية ومادية متميزة، ومن ثم فإن مفهوم "العمل معا" ومن أجل التنمية، ينبغي أن

39 - إبراهيم القادري بوتشيش، مجلة الجامعة المغاربية " دورية محكمة نصف سنوية تصدرها الجامعة المغاربية التابعة لإتحاد المغرب العربي "، العدد السابع، السنة الرابعة، طرابلس،2009، ص 11.

40.2 - عزت كنج ،دور النقابات في اقتصاد السوق الاجتماعي، مصدر سبق ذكره ، ص

يسود، وينبغي بداية أن يصبح أحد مكونات عملية بناء القدرات ، فالمجتمعات المعاصرة تواجه تحديات كثيرة و متنوعة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة .

و أصبحت مساهمة المجتمع المدني بمنظماته المتعددة كالمنظمات غير الحكومية على قدر كبير من الأهمية . فمنظمات المجتمع المدني بما لها من إمكانيات تستطيع حشد و تعبئة الموارد البشرية و المادية إيجابياً في سبيل تقبل المبادرات التنموية و تفعيلها .

هذا و "يتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين"[41] ، سواء من توفير خدمات ذات جودة وتكلفة قليلة وأيضاً المساهمة في العملية التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وتنمية القدرات والتدريب.....الخ، والمساهمة في **أن** تُتاح رسم السياسات والخطط العامة من خلال اختيار البدائل وتطوير الأطُر القانونية بما يكفل الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها، وهذا مايُميز المنظمات غير الحكومية في جانب تطوير وتنمية التجارة والاقتصاد.

41) سعيد ياسين موسى، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية.www.zowaa.org)،INTERNET- شبكة المعلومات الدولية

الفصل الثاني

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي

وعلاقته بالغرف التابعة له

*** مقدمة**

التجارة هي الوسيلة الأولى في تدعيم التبادل التجاري بين الدول لما تنطوي عليه من منافع بين الأفراد ، فمن خلال الاتصال المباشر بين الشعوب يمكن تبادل فرص التعاون تحت نظريات الوحدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وتتسم مهمات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة عموماً في تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول ، لانه يحتوي في مضمونه على فئات تمثل مجموع العاملين في الحقل التجاري والصناعي والزراعي وهم أساساً أصحاب مصالح مشتركة وبذلك يتطور الموضوع ويؤدي الى مضاعفة التبادل التجاري وما يتأتى بعد ذلك من توطيد في علاقات بين الدول وتعاون مثمر يُسهم بدون شك في تحقيق منافع ومزايا محلياً وإقليميا وعالمياً.

وإذا كان القصور قد شاب دور الغرف التجارية في ليبيا في الماضي ، إلا أن الامل بأن تُسهم إيجابياً في التنمية الاقتصادية موجودا وأن ويبرز دورها في المستقبل لتأكيد وجودها، بإعتبارها ممثلة النشاط التجاري والصناعي والزراعي على المستوى المحلي.

وكل ذلك سنتناوله من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة والهيكل التنظيمي له.

المبحث الثاني: دور الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي في إبراز وتطوير القطاع الخاص.

المبحث الأول: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي والهيكل التنظيمي له

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا هو على هرم السلطة بالنسبة للغرف التجارية ، ويمكن تعريف الغرف التجارية بأنها " هيئات أو منظمات تجارية تضم عدداً من

الأعضاء ذوي العلاقة بالشؤون التجارية ويقوم الأعضاء عادةً بوضع الخطط والسياسات التجارية لمشاريعهم لتحقيق الأهداف المنشودة"[42].

ولا شك أن مجالات عمل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة كثيرة لما يمكن أن تُسهم به من استغلال الموارد والثروات والخبرات للاستفادة منها بما يحقق أعلى معدلات التنمية،ولتأكيد هذا البعد بإعتبار السياسة التجارية أحد المحركات الأساسية لعملية النمو الاقتصادي حيث تؤثر حركة التجارة لأي دولة نامية بشكل مباشر على اتجاهات تراكم رأس المال والاستثمار واستجابة لمطالب التنمية الاقتصادية في ليبيا بما تمليه من تغيرات هيكلية في البناء الاجتماعي والاقتصادي.

وعندما نتعمق في تفاصيل الاتحاد العام لغـرف التجارة والصناعة والزراعة نجد في طياته احتواء كامل لجميع الأنشطة في الاقتصاد ،ويرتكز بتنظيم الفعاليات والنشاطات التجارية لأعضائه ومنسبيه دولياً .

ويهدف الى إيجاد الأجواء الملائمة للمنافسة بين المنشآت المتبادلة والعمل على تفادي الآثار السلبية الناجمة عن التدخل الحكومي في الأنشطة التجارية .

أولا: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا

- بشير عباس علاق ، المعجم الشامل لمصلحات العلوم الإدارية والمحاسبة والتمويل والمصارف ،مصدر سبق ذكره،ص42102

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا ، هو من الجهات المهمة في حركة الأداء الاقتصادي والمُساهِمة في تحقيق مردود جيد على الاقتصاد الوطني ، وهو كمؤسسة أهلية يسعى من خلال منتسبيه إلى لعب دور مؤثر في الحركة الاقتصادية بما يمكن أن يقدمه من مقترحات لها تأثير على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة يعتبر جسر يربط بين المصدر والمستورد بما يحقق مصالح القطاع التجاري الليبي في إطار الجهود والسياسات الرامية لدعم الصناعات الليبية وتنميتها والتعريف بها وترويجها إلى الأسواق الخارجية ولزيادة مستوى التجارة البينية بين دول العالم في النواحي الاقتصادية المختلفة سواء على الصعيد التجاري أو الصناعي أو الاستثماري...الخ.والاتحاد يساهم في توطيد العلاقات بين الدول والشعوب وتقريب وجهات النظر بين رجال الأعمال في جميع المجالات وخلق نوع من التفاهم والتعاون فيما بينهم وإيجاد البيئة و المناخ الصحيحين لتبادل السلع المعلومات في شتى المجالات.

كما يساهم ويعطي قاعدة بيانات ومعلومات تفصيلية مهمة عن القطاعات التي يستهدفها ونذكر منها القطاع الإنتاجي والقطاع الصناعي ,كما تنبثق منه العديد من الفروع كالغرف التجارية واتحاد المقاولين الليبيين ومجلس أصحاب الأعمال ، وهذا كله يدفع بعجلة التقدم والتطوير الذي ننشده.

وقد تأسس" الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 1979/4/15م"[43] .

- معاً من أجل التنمية ، نشرة خاصة بالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة،ص43.4

كما يسعى الاتحاد لتكثيف الجهود مع القطاع الخاص للاستفادة من فرص الاستثمار محلياً بشكل كبير بما ينفع ويخدم الاقتصاد الوطني ، كما يساهم في العديد من المناشط التي من شأنها تحقيق علاقات تجارية بين ليبيا والدول الأخرى، كما يهدف إلى النهوض بمهن التجارة والصناعة والزراعة ورعاية المصالح المشتركة للمنخرطين في تلك المجالات .

ويتكون الاتحاد من غرف التجارة والصناعة والزراعة القائمة والتي يتم إنشاؤها ومع مرور الوقت يختلف عدد الغرف التجارية التابعة للاتحاد بالزيادة والنقصان وذلك وفقاً لتوزيعها الجغرافي والحدود الإدارية .

كما "يتمتع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة"[44] .

ثانياً:-أهداف الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا

1-النهوض بمهن التجارة والصناعة ورعاية المصالح المشتركة للمنخرطين في تلك المجالات بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وفي إطار السياسة العامة للدولة.

2-يتولى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة" شؤون الغرف التجارية لدى مختلف الجهات الإدارية والتجارية والاقتصادية وسائر الجهات العامة وفي المباحثات مع الوفود التجارية في الداخل والخارج ولدى هيئات الدولة ذات العلاقة"[45] . ومتابعة أنشطة الغرف التجارية ووضع قواعد التعاون والتنسيق بينها وفض أي نزاع ينشأ بينها.

- دليل الجماهيرية التجاري ،2008، ص 44.46

- اللائحة التنفيذية من القانون رقم (4) لسنة 2004، بشأن غرف التجارة والصناعة والزراعة والاتحاد العام للغرف. 45

3- الاشتراك أو التنسيق في الفعاليات والمؤتمرات الاقتصادية والمعارض في ليبيا وخارجها من أجل إبراز المنتجات المحلية والاستفادة من الخبرات المتواجدة في هذه الأنشطة.

4-التحكيم وفض المنازعات بين منتسبي الغرف بناءاً على طلب ذوي الشأن بشرط عدم انتماء الأطراف المتنازعة إلى غرفة تجارية واحدة، أو النزاعات التي يكون فيها طرف أجنبي وذلك بناءاً على اتفاق الأطراف المتنازعة المعنية.

5-اقتراح إنشاء غرف تجارية مشتركة مع الغرف المماثلة في الدول الأخرى وتمثيل ليبيا فيها، وأيضاً يمكنها تسمية أعضاء الجمعيات العمومية واللجان الإدارية للغرف المشتركة من الجانب الليبي.

6-تشكيل الوفود الاقتصادية الليبية من رجال الأعمال، ويمكنها أيضاً إستقبال الوفود وذلك لغرض تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية في الداخل والخارج. الاقتصادية

7-إنشاء المنتديات و الغرف الاقتصادية المشتركة مع الدول الأخرى لغرض تبادل المعلومات وزيادة التبادل التجاري بينهما.

كما يمكن للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة " إبداء الرأي في موضوعات القوانين واللوائح المتعلقة بالشؤون الاقتصادية وشؤون التجارة والصناعة والزراعة وفق الاتفاقيات التجارية"[46].

ويعمل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة والأطراف التابعة له في المساهمة لتحقيق مردود جيد على الاقتصاد الوطني، من خلال تفعيل توجه الدولة نحو القطاع الخاص ومنحه فرصاً أكبر ليتحمل مسؤوليات ومهام العبء الاقتصادي من خلال ما سيقوم به من إنشاء

- معاً من أجل التنمية ، مصدر سبق ذكره، ،ص464

مشاريع صناعية وخدمية تستقطب رأس المال الوطني ومن مدخرات الأفراد التي ظلت معطلة لسنوات طويلة.

ثالثاً:- الهيكل التنظيمي للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا

وتشكل لجنة إدارة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة من :

1- رئيس لجنة إدارة كل غرفة من غرف التجارة والصناعة المنشأة لإحكام القانون.

2- عضوين من بين أعضاء كل غرفة تختارهم الجمعية العمومية المختصة.

3- خمسة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة يصدر بتسميتهم قرار من وزير الاقتصاد(أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة – سابقاً). وتكون مدة مهمة لجنة الإدارة ثلاث سنوات.

وتختار لجنة الإدارة رئيساً ونائباً له من بين أعضاء لجنة الإدارة ولا يكون هذا الاختيار نافذاً إلا بعد اعتماده من قبل وزير الاقتصاد (أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة- سابقاً) ، ويتولى رئيس لجنة الإدارة تصريف شؤون الاتحاد وتولي شؤونه وعلاقاته بالغير وأمام القضاء والإختصاصات الأخرى المحددة في التشريعات النافذة وكذلك التي تنظمها اللائحة التنفيذية للقانون ، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس في حال غيابه أو وجود مانع لديه.

ووفق الإجراءات المالية لتوضيح المصروفات والإيرادات بأوجه الصرف المتعددة "تكون للإتحاد ميزانية مستقلة وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بإنتهائها وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات والقواعد المتعلقة بإعداد وتنفيذ الميزانية والحساب الختامي لأمانة الاقتصاد والتجارة والصناعة"[47] .

- المادة رقم (25) من القانون رقم (4) لسنة 2004، بشأن غرف التجارة والصناعة والزراعة والاتحاد العام للغرف.47

رابعاً:- موارد الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا.

للاتحاد العام للغرف موارد يقوم من خلالها بترتيب أولوياته وتسديد إشتراكاته في الاتحاد والمنظمات الدولية وغيرها من المصروفات الخاصة به ومن موارده الأتي:-

1- نسبة شهرية تقوم بدفعها كل غرفة تجارية وقيمتها(15%) من جملة إيرادات وذلك طبقاً للميزانية المعتمدة لها.

2-إيرادات العقارات والمنشآت والأموال المنقولة التي يمتلكها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة.

3-أيه هبات و مساعدات و تبرعات وموارد أخرى سواء أكانت عينية أو نقدية تقبلها لجنة إدارة الاتحاد وذلك بشرط ألا تتعارض مع القانون أو أغراضه التي أُنشئ من أجلها.

ومن ضمن مصادر الإيرادات الخاصة بالاتحاد العام للغرف وذلك من ضمن ماخوله له القانون صحيفة مال وأعمال وهي تُعنى بالأنشطة الاقتصادية والتجارية القائمة بين ليبيا والدول الأخرى وأيضاً أخبار الشركات والمؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية والتقارير و الإحصائيات والمقالات بالخصوص، وأيضاً هي" صحيفة إقتصادية أسبوعية صدر العدد الأول في 2006/6/1ف"[48] .

- صحيفة مال وأعمال،أسبوعية تصدر عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة ،طرابلس – ليبيا ،ص48.2

ومن خلال ماسبق يمكن أن نبين الجهات التابعة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وأيضاً الجهات التي يتبعها الاتحاد وهي :-

1- مجلس رجال الأعمال

من خلال القوانين واللوائح الخاصة بالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا تم إنشاء مجلس يسمى (مجلس أصحاب الأعمال)، وذلك بعد الإجتماع والاتفاق بتاريخ 2002/8/28ف، على " تكوين مجلس متخصص يعمل تحت مظلة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة كمؤسسة أهلية لاتسعى للربح في إطار التشريعات المنظمة له"[49] . ويتولى القيام بكل ما من شأنه دعم مصالح المنتسبين إليه من رجال الأعمال الليبيين ، والتعريف بهم في الخارج بما يمكنهم من إقامة علاقة قوية مع نظرائهم في الدول الأخرى ويؤدي إلى تحريك عجلة الإنتاج والتصدير.

2- الغرف والمنتديات والارتباطات التي يشارك الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي فيها

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة مشترك ومرتبط في مجموعة من الاتحادات والمنظمات لغرض تبادل وتقديم أفضل طرق التعاون الاقتصادي على وجه الخصوص وهي :- " (50)

1- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

2- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

- مجلس رجال الأعمال الليبيين ، النظام الأساسي ،ص 49.3

- دليل الجماهيرية التجاري ، مصدر سبق ذكره ، ص50.47

3- اتحاد غرف التجارة لدول المغرب العربي.

4-غرفة المنظمات الإفريقية.

كما للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة ارتباطات في غرف ثنائية من أجل تعزيز سبل التعاون وتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية وهي[51] ":

- الغرفة الاقتصادية الليبية الفرنسية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية الاسبانية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية الايطالية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية المالطية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية البلجيكية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية القبرصية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية التونسية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية الإيرانية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية المصرية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية الجزائرية المشتركة.
- الغرفة الاقتصادية الليبية المغربية المشتركة.

- معاً من أجل التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص51.5

- المجلس الاقتصادي الليبي الأردني".

كما توجد اتفاقيات تعاون مع العديد من الغرف تقوم بتقديم خدمات لطرفي الاتفاق بما يتلاءم مع المصالح الاقتصادية للبلدين ويعزز أواصر التعاون وهي كالأتي[52]:"

1-المجلس الأعلى الاسباني للغرف التجارية.

2-منظمة التجارة والصناعة للاتحاد الروسي.

3-الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية.

4-الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية .

5-غرفة التجارة والصناعة السلوفاكية.

6-غرفة التجارة والصناعة غينيا كوناكري.

7-اتحاد الغرف التشيكي.

8-غرفة تجارة قطر.

9-اتحاد الغرف الباكستاني.

10-غرفة التجارة والصناعة العربية الاسترالية.

11-الغرفة البرازيلية للتجارة

- دليل الجماهيرية التجاري ، مصدر سبق ذكره ، ص5247

12-اتحاد غرف التجارة الهندي."

*والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا قائم بمنتديات الاقتصادية المشتركة مع دول عديدة منها الأتي[53] ":

1-المنتدى الاقتصادي الليبي الألماني.

2-المنتدى الاقتصادي الليبي الباكستاني.

3-المنتدى الاقتصادي الليبي الهندي.

4-المنتدى الاقتصادي الليبي الدانمركي.

5-المنتدى الاقتصادي الليبي البريطاني".

3-غرف التجارة والصناعة التابعة للإتحاد العام للغرف

تتمتع غرف التجارة والصناعة والزراعة بدور بارز ومهم في الحياة التجارية والاقتصادية من خلال مشاركتها على جميع الأصعدة ،وكانت بداية تأسيس الغرف في ليبيا ، وكانت البداية مع غرف محلية تقدر بسبعة غرف هي :

1-غرفة التجارة والصناعة – طرابلس.

2-غرفة التجارة والصناعة – بنغازي.

3-غرفة التجارة والصناعة – مصراته.

- معاً من أجل التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص53.5

4-غرفة التجارة والصناعة – الزاوية.

5-غرفة التجارة والصناعة – درنة.

6-غرفة التجارة والصناعة – طبرق.

7-غرفة التجارة والصناعة – سبها.

وبمرور الوقت تم إستحداث غرف عديدة تتبع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وعلى نطاق واسع في كافة ربوع ليبيا حتى وصلت 15 غرفة وهي غرفة التجارة والصناعة والزراعة الجفارة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة مرزق و وغرفة التجارة والصناعة والزراعة سرت و وغرفة التجارة والصناعة والزراعة المرقب و وغرفة التجارة والصناعة والزراعة البيضاء و وغرفة التجارة والصناعة والزراعة النقاط الخمس وغرفة التجارة والصناعة والزراعة الجبل الغربي و وغرفة التجارة والصناعة والزراعة زليتن بالإضافة للغرف السبعة السابقة .

وقد صُنف الأشخاص المسجلون أو المنتسبون في الغرف إلى مالا يقل عن 24 شعبة تضم كلاً منها الأشخاص الذين يمارسون أعمالاً متجانسة في طبيعتها ، والشعب مصنفة كالأتي:

صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات- تجارة المواد الغذائية والغلال والمخابز والمجازر- صناعة وتجارة مواد التنظيف والزينة – صناعة وتجارة الملابس والمنسوجات- صناعة وتجارة الأحذية والمنتجات الجلدية – صناعة وتجارة اللدائن والكيماويات والنفط ومشتقاته – صناعة وتجارة الورق والقرطاسية والأدوات المكتبية – صناعة وتجارة المواد المنزلية والأجهزة الكهربائية – صناعة وتجارة السيارات وقطع غيارها – صناعة وتجارة الألعاب والساعات والنظارات – صناعة وتجارة المجوهرات والمعادن الثمينة – صناعة وتجارة الآلات والمعدات الصناعية والزراعية –صناعة وتجارة مواد البناء – الصناعات والمشغولات المعدنية وتجميع وكبس الخردة

– العيادات والمصحات والمخابر والصيدليات ومستلزماتها – خدمات النقل البري والبحري والجوي – البناء والصيانة والمقاولات العامة والإستثمار العقاري – الصيد البحري وتجارة الطيور والحيوانات – الخدمات والأشغال العامة والمكاتب الفنية والمهنية – الورش والمشغولات الحرفية – المصارف وخدمات الإستثمار والتأمين – الأثاث والمفروشات والديكور – التعليم والتدريب والتأهيل – المقاهي والمطاعم والفنادق غير السياحية.

هذا "ويكون القيد بسجلات الغرفة الزامياً بالنسبة لكل شخص طبيعي أو إعتباري يزاول نشاطاً تجارياً، أو صناعياً، أو خدمياً، سواء أكان وطنياً أو أجنبياً، أو مشتركاً، ويكون القيد إختيارياً بالنسبة للمزارعين"[54].

وبإلزامية القيد في سجلات الغرفة يكون قيد الفروع التي يقوم بإنشائها صاحب النشاط في ليبيا أياً كان فرداً أو شركة وكذلك فروع الشركات الأجنبية إذا كانت ترغب في مزاولة النشاط التجاري أو الصناعي أو الخدمي في ليبيا وإذا تم إستحداث فرع للشركة يجب عليها أن تقيد هذا الفرع في الغرفة الواقعة فيها مع بيان المقر الأم أو الرئيسي للشركة.

وهناك قانون يحكم عمل هذه الغرف بالإضافة للقرارات واللوائح وهو القانون رقم (23) لسنة 2010 ف ، بشأن غرف التجارة والصناعة والزراعة والاتحاد العام للغرف. وكان من قبله القانون رقم (4) لسنة 2004 في نفس الخصوص يقوم بتسيير عمل الغرف والاتحاد العام للغرف، والإختلاف بينهما ليس كبيراً. ويُعنى هذا القانون بالغرف والاتحاد العام للغرف ليعطيها أهداف مثل تولي المصالح التجارية والصناعية والخدمية واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة

54 - المادة (5) من مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم (23) لسنة 2010بشأن غرف التجارة والصناعة والزراعة والاتحاد العام للغرف

للنهوض بالمهن وخدمة الأعضاء والتعاون مع الجهات العامة والأهلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

وأيضاً "ينشأ لدى غرفة التجارة والصناعة والزراعة مجلس للتوفيق والتحكيم يتكون من سبعة أعضاء يتم إختيارهم وتعيينهم وتحديد مكافآتهم بقرار يصدر من مجلس إدارة الغرفة،ويُعين من بينهم رئيس ونائب للرئيس ، ويُراعى في إختيار أعضاء المجلس النزاهة والخبرة والكفاءة في المجالات القانونية والاقتصادية ، كما يُراعى في تحديد مكافآتهم القواعد المقررة لتقدير أتعاب المُحكمِين"[55] .

وكل هذا لغرض فض النزاعات والمشاكل التي قد تنشأ بين مزاولي الأنشطة الاقتصادية .أما بالنسبة للقيد فهو ساري في سجلات الغرفة لمدة سنة ويجب تجديده قبل نهاية المدة ، ويصدر بتحديد رسوم القيد والتجديد قرار من وزارة الاقتصاد (اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة – سابقاً) وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتتكون الجمعية العمومية للغرفة من رئيس يختاره وزير الاقتصاد (أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة– سابقاً) ومجموع أعضاء لجان الشعب ، وتجتمع بدعوة من رئيسها بناءاً على طلب لجنة الإدارة في دورة عادية مرة كل سنة ويجوز دعوتها للانعقاد كلما كان ذلك ضرورياً (في دورة عادية) للنظر في مسائل محددة أو تراها مهمة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد (في الدورات العادية وغير العادية) ونظام سير العمل بها.

- المادة (2) من نظام التوفيق والتحكيم بغرفة التجارة والصناعة والزراعة،1999-2000،ص55.4

كما تختص الجمعية العمومية بالعديد من الأمور منها اعتماد الميزانية والحساب الختامي والنظر في تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة الغرفة والنظر أيضاً في تقرير مراجع الحسابات.

وتتكون لجنة إدارة الغرفة من عدد من الأعضاء وفقاً لما يحدده قرار إنشائها بحيث لا يقل عن ستة ولا يجاوز اثني عشر عضواً ، وتتولى الجمعية العمومية للغرفة ثلثي عدد أعضاء لجنة الإدارة ، ويصدر بتسمية الثلث الباقي ورئيس لجنة الإدارة قرار من الرئيس المختص (الأمين المختص – سابقاً) على أن يكونوا من الأعضاء المنتسبين في الغرفة.

وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (23) لسنة 2010ف في الخصوص شروط العضوية في لجنة الإدارة والإجراءات المتعلقة باختيار الأعضاء وحالات فقد العضوية.

هذا ولجنة الإدارة هي السلطة المختصة بتسيير شؤون الغرفة وتصريف أمورها ولها في سبيل ذلك أن تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات وتوصيات لتحقيق أهداف الغرفة وعلى الأخص مايلي:-

1-اعتماد السياسة العامة للغرفة والإشراف على تنفيذها.

2-تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية.

3-اقتراح الهيكل التنظيمي للغرفة.

4-اقتراح اللوائح الداخلية الخاصة بالشؤون الفنية والشؤون الإدارية والمالية.

5-إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي.

6-قبول الهبات والتبرعات والمساعدة والوصايا التي تقدم للغرفة.

7-وضع نظم وإجراءات التوفيق والتحكيم بالغرفة.

8-المسائل الأخرى التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وبهذه الطريقة " يعتبر التسلسل الرئاسي الهرمي داخل التنظيم والمعرفة الفنية المتخصصة للكوادر العاملة منه عوامل أساسية في نجاح التنظيم"[56] ، وذلك كلاً حسب تخصصه مما يعطي فرصة للابداع والتميز في إتخاذ القرارات السليمة.

كما لا تكون القرارات فيما يتعلق بإقتراح الهيكل التنظيمي للغرفة وإقتراح اللوائح الداخلية الخاصة بالشؤون الفنية والشؤون الإدارية والمالية نافذة إلا بعد اعتمادها من قبل وزير الاقتصاد(أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد التجارة – سابقاً) وهذا من ضمن الامور التي كانت تشوب عمل الاتحاد وتجعله يرتبط بهذه الوزارة.

ويتولى رئيس لجنة الإدارة متابعة تنفيذ السياسات العامة للغرفة وقرارات لجنة الإدارة ، وتولي صلات الغرفة مع الغير أمام القضاء والاختصاصات الأخرى التي تستند لها بموجب اللائحة التنفيذية للقانون المنظم لعملها.

- **موارد غرف التجارة والصناعة والزراعة**

تعتمد الغرف في تسيير أمورها ومصالحها على جملة من الموارد التي تمثل جزء لا يتجزأ من قيامها بنشاطاتها وبرامج عملها،ومما لا شك فيه أن " توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على الاستخدامات المختلفة بالقدر الذي يحقق أقصى كفاءة إقتصادية ممكن في ضوء تشغيل الطاقات الإنتاجية المثلي ويتوقف على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية"[57] .

ويمكننا القول بأن موارد الغرف تتكون من الأتي:-

- محمد شفيق ، دراسات في التنمية الاقتصادية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،السنة لاتوجد، ص56.245

- أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2006،ص57.179

1- الإشتراكات السنوية للمنتسبين بالغرفة والمحددة بنسب معلومة لكل عضو وفقاً للنظام الداخلي للغرفة.

2-ريع العقارات وإيرادات المنشآت والاستثمارات التي تكون تحت تصرف الغرفة وذلك بالطبع ضمن إختصاصها ووفقاً لما صرح به القانون.

3-الهبات والمساعدات والتبرعات المالية التي تحصل عليها الغرفة من قِبل المنتسبين بالغرفة أو الشركات والمؤسسات المختلفة والأفراد، وذلك بما لايتعارض مع القانون.

4- أية إيرادات أخرى وموارد مالية من نشاطات خدمية وفنية على أن يكون مصرح بها قانونياً.

اما بالنسبة للهيكل التنظيمي كإدارة لايختلف كثيرا عنه في الغرف من ناحية الإدارات وفصل التخصصات والشكل التوضيحي للهيكل التنظيمي للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة موجود من ضمن الملاحق .

المبحث الثاني : دور الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي في إبراز وتطوير القطاع الخاص

يعتبر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا من أكبر داعمي القطاع الخاص ، لِما يقدمه من تسهيلات وإمكانيات للقطاع الخاص والمتمثلة في الندوات والملتقيات والمؤتمرات والمعارض لغرض ربط ودمج أصحاب الأنشطة التجارية والاقتصادية مع الوفود التجارية في الخارج على جميع الأصعدة نظراً لتنوع الأنشطة بها كما ذكرنا سابقاً من خلال الشعب المقيدة بسجلاتها.

وهدف كل دولة تحقيق التنمية الإقتصادي في أوجه مختلفة ونظراً " للتحديات المستقبلية في زمن التغيرات السريعة ، فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تمثل مطلباً حيوياً، ووسيلة فعالة لمواجهة متطلبات التغير"[58]، وذلك لتوفير سُبل تحقيق الاحتياجات الأساسية للنهوض بالمستوى التنموي .

ومن أهم القطاعات التي ساهمت في رفع مكانة القطاع الخاص بالتحديد هي الغرف ، لذلك سنأخذ بعض الغرف كعينة لما قدمته في هذا المجال وهي كالأتي :-

أولاً:- غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس

- علي عبدالله محمد فرحات،التنمية الاجتماعية في ليبيا،مركز الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولي ،2010، ص 58.9

تعتبر غرفة طرابلس من أقدم الغرف في ليبيا حيث "تأسست غرفة التجارة والصناعة بطرابلس سنة 1932 "[59] ، وأُطلق عليها (أم الغرف) لتاريخها ونشاطها وهي تمارس دورها بلا قيود أو معوقات.

وتحتل غرفة التجارة والصناعة طرابلس مكانة مرموقة على الساحة الاقتصادية المحلية والخارجية . حيث أصبح اليوم دور الغرفة ومسؤولياتها مركز اهتمام المحافل الاقتصادية والأوساط المعنية .. وتقوم بدور حيوي وبناء في الإسهام بوضع الخطط المستقبلية وتحديد المسارات والاتجاهات التي ينبغي إنتاجها للسير قدماً نحو الوصول إلى أبعد مراحل التطور. وتعتبر غرفة التجارة والصناعة طرابلس مؤسسة أهلية ذات نفع عام وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها الأهلية الكاملة لتحقيق أغراضها من تملك وبيع وقبول التبرعات .

ثانياً: غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراته

تتمتع غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراته بمكانة مميزة بين باقي الغرف على مستوى ليبيا لما يوجد بها من مشاريع ضخمة من مصانع وميناء بحري ناتجة عن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المدينة ، هذا وقد"أُنشئت غرفة التجارة والصناعة مصراته سنة 1993"[60] ، ونظراً لما سبق ذكره من مزايا جعلتها تحتل مكانة مميزة بين الغرف الموجودة في ليبيا، فقد قامت خلال فترة وجيزة ببناء علاقات مميزة مع مزاولي الأنشطة الاقتصادية من الشركات العامة والشركات الخاصة، من خلال المؤتمرات والملتقيات والمعارض وفض المنازعات، حيث بلغ عدد المنتسبين المقيدين بسجلات غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراته " أكثر من 15000

- إحصائية سنة 2006، ،قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية والمكتبة بغرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس ،2006،ص59.4

- الدليل التجاري ، غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراته، العدد الأول ،1998-1999، ص60.20

عضو يتوزعون على 20 شعبة "[61] وهذا الرقم في فترة من 1993 إلى 1999 يعتبر إنجاز كبير ويسجل في رصيد إنجازات الغرفة مقارنة بغيرها من الغرف .

ثالثاً: غرفة التجارة والصناعة والزراعة بنغازي

تمتاز غرفة التجارة والصناعة والزراعة بنغازي بالمقومات التي تجعلها هي الأخرى من أنجح الغرف على الصعيد المحلي والدولي ، حيث تقوم بما تقوم به الغرف الأخرى الناجحة التي أثبتت تفوقها من خلال الموقع الاستراتيجي ووجود ميناء بحري يشكل مكسب كبير لأي غرفة تقع على الساحل حيث توجد معاملات الاستيراد والتصدير وإصدار وشهائد المنشأ ، حيث ساهمت مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في فتح أبواب التعاون الاقتصادي بين المنظمات والهيئات الاقتصادية الأجنبية والعربية من خلال الأنشطة التي تقوم بها.

لم تغفل الغرفة دور الندوات العلمية التثقيفية "وإهتمامها بجوانب عديدة من إختصاصاتها هذا و وآثارها في صقل مهارات العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة"[62] ، لهذا تقوم بالتعاون مع جهات مختصة لغرض تطوير الموارد البشرية العاملة بها.

رابعاً:- غرفة التجارة والصناعة والزراعة الزاوية

تعتبر غرفة التجارة والصناعة والزراعة الزاوية من الغرف البارزة نظراً لموقعها المميز وإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط ،ووجود المشاريع الضخمة بها في مجال الصناعة وعلى سبيل المثال شركة الزاوية لتكرير النفط ومصنع خلط وتعبئة الزيوت والشركة العامة للصناعات الكيماوية مصنع أبي كماش ومصنع الالكترونات.. ومصنع تعليب الأسماك ومصنع الأفران

- المصدر السابق نفسه ،ص61.20

- الدليل الاقتصادي 93، غرفة التجارة والصناعة والزراعة بنغازي ، ص62.18

والشركة العامة للصيد البحري... والشركة العامة للصابون ومواد التنظيف والشركة العامة للصناعات الغذائية .. ومصنع المعمورة للمواد الغذائية ومصنع الأردية ومصنع الإطارات ومصنع اللدائن، هذه كلها مقومات ساعدت في نجاح الغرفة.

وفي مجال الزراعة توجد بمدينة الزاوية عدة مشاريع زراعية منها على سبيل المثال مشروع ترفاس الزراعي ومشروع وادي الحي الزراعي ومشروع تربية الأبقار والدواجن وأيضاً بها مشاريع مراعي لتربية الماشية, وكل المشاريع السابقة مشاريع عامة ولكن دور الاتحاد العام للغرف والغرف فيها هو ان يبرزها ويُضمنها من خلال الادلة التجارية للتعريف بها في المحافل المحلية والدولية.

وفي مجال التجارة يوجد بالمدينة شركات أهلية تجارية وشركات جماعية مساهمة تجارية وأخرى خدمية مثل شركة ليبيا للتأمين والشركة العامة للمصارف وشركة البريقة لتسويق النفط وشركة المياه والصرف الصحي وشركات أخرى استثمارية مثل شركة الزاوية للاستثمارات وشركة الاستثمار العقاري.

وهذه المشاريع بمختلف أنواعها تصب في مصلحة الغرفة مما يساعد على ربط وتقديم أصحاب هذه الأنشطة للعديد من المعارض والمهرجانات التي تساعد في تطوير العمل الإنتاجي سواء في الداخل أو في الخارج.

وكل ماسبق عن الغرف وماتعنيه في حركة التجارة والاقتصاد هو جزء من فيض ماتتمع به ليبيا من موارد طبيعية كالنفط والغاز والمواد الخام والزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والثروة البحرية والطرق والمواصلات والكهرباء وهذا كله تُعنى به من خلال القيد بسجلاتها مع مراعاة الضوابط التالية :-

1- رعاية آداب المهن وتقاليدها والالتزام بمواثيقها.

2-تبصير المنتسبين بالأسس والضوابط المنظمة والمتعلقة لأنشطتهم وتدريبهم بما يمكنهم من أداء المهام بكفاءة.

3-تمكين المنتسبين من أخذ العلم باللقاءات والمعارض ذات العلاقة والتي تخص أنشطتهم.

4-التنسيق مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة.

هذا مع حق الغرفة في التملك والبيع والشراء والرهن والاقتراض والإعلانات وقبول التبرعات وغير ذلك من التصرفات القانونية في حدود الأغراض التي أنشئت من اجلها وتحظر عليها المضاربة بأي شكل من الأشكال.

ويتكون الهرم الإداري للغرفة من" الجمعية العمومية ولجنة الإدارة والمدير العام"[63]، وبعد ذلك يتنوع الهرم الإداري من إدارات عديدة كلاً حسب إختصاصها هذا وللغرف نطاق اختصاص وتصرفات تساعد على تحقيق أغراضها وفقاً للقانون وهي:-

1-التنظيم والتنسيق من خلال عقد الندوات والمؤتمرات الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية ، والمشاركة في أعمال المجالس واللجان والمؤتمرات الخاصة بالنشاط الاقتصادي التجاري ، وإبداء الرأي ، وتقديم الخبرة والمشورة الفنية في المسائل الاقتصادية والتجارية.

2-جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات التي تهم التجارة والصناعة في نطاق اختصاصها ، وتحليلها بطريقة عملية ونشرها في كتيبات أو أدلة تجارية أو نشرات إقتصادية...الخ ,وذلك لغرض تقديمه وتقييمها للاستفادة منها.

63- نشرة (مطوية) صادرة عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس.

3-الاهتمام بالمصالح المشتركة لأعضائها لدى الأجهزة العامة في نطاق اختصاصها.

4-فض المنازعات التجارية التي تنشأ بين أعضائها عن طريق التوفيق والتحكيم بناء على اتفاق الأطراف المعنية.

5-متابعة ومراقبة الأنشطة التجارية والصناعية ، ورصد المعوقات ، والعمل على إيجاد حلول لها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

6-إصدار شهادات المنشأ عن أصل البضائع والمنتجات الوطنية وعن أسعار السلع وسائر الشهادات التي يحددها وزير الإقتصاد (أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة – سابقاً)

.

7-التصديق على الأوراق والبيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتجاري وفي نطاق اختصاصها وفيما لايتعارض مع القانون.

وتحقيقاً لهذه الغاية فقد كرست الغرفة كل الجهود وحشدت كافة الإمكانات لتحسين الأداء في المجتمع بحكم طبيعة تكوينها ومجالات إختصاصاتها حيث تضم غرفة طرابلس داخل إطارها المؤسسي كافة الفعاليات الاقتصادية التي تشكل العمود الفقري للحركة الديناميكية لحياة المجتمع الذي تتواجد فيه.

ومن هنا تأتي أهمية هذه المؤسسة الخدمية كجهاز له تأثيره ونفوذه على ساحة النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتجاري منه على وجه الخصوص، بعيداً عن " الجهاز الإداري العام الذي تحكمه البيروقراطية والوساطة والمزاجية والغرضية في توظيف موارده. [64] ، لأنها من منطلق وظيفتها الأساسية في تنظيم وتوجيه وترشيد ورعاية هذا النشاط .

- صحيفة مال وأعمال ،السنة السادسة ، العدد 137، ص 64.11

وبالتعاون بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا مع الغرف التابعة من خلال الاهتمام والتركيز على القطاع الخاص يؤدي إلى خلق نوع من النمو عن طريق إعطائه أهمية وأولوية في جميع الفعاليات التجارية والاقتصادية حتى" يمكن الخروج من واقع التخلف وحدوث تغيرات هيكلية نوعية في المجتمع، وذلك بتعبئة الجهود والإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف إستراتيجية كالعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة والخدمات وتنمية الموارد البشرية"[65] .

ومع التطور وتعدد الأساليب المراد بها تقديم الأفضل للاقتصاد ، أصبح القطاع الخاص أهم منافس للقطاع العام الذي يتميز بالبيروقراطية ، وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية يلزم التوجه للقطاع الخاص الذي يتمتع بمكانة خاصة في الدولة لما يُقدم له من حوافز ليتنوع من ناحية الكفاءة والإنتاجية.

حيث لاتوجد دولة تستطيع أن تتأقلم بمعزل عن الاقتصاد العالمي وفي الوقت نفسه عن الاندماج في الاقتصاديات العالمية يتطلب من الدولة أن تدعم قدراتها التنافسية حتى تستطيع التكيف مع البيئة الاقتصادية الخارجية.

وبإرتباط الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا مع الاتحادات والمنظمات الأخرى من خلال إتفاقيات تعاون لإعادة هيكلة التجارة والإقتصاد أو بناء القدرات التنافسية وهناك" سعي من أجل توجيه وتطوير هيكلة القطاع الخاص ، وذلك عبر جهود تُكرس لدعم مؤسسي الأعمال الصغيرة والمتوسطة ،وتوسيع آفاق النمو"[66] . لتشجيع وجذب الإستثمارات الخارجية وبناء قاعدة صلبة للشركات التجارية والاستثمارية المحلية حتى يتسنى لها الدخول في المنافسة بكفاءة وتميز.

- مجلة التجارة ، شهرية تصدر عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة ، العدد الثالث ، السنة الأولى،2003، ص 65.30

- مجلة التجارة ، شهرية تصدر عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، مصدر سبق ذكره ،ص 6612

بزيادة التوجه لدعم القطاع الخاص في ليبيا "في إطار توجهات المجتمع بالتحول إلى الإنتاج وتأسيس التشاركيات والشركات المساهمة التي تعزز الاعتماد على الذات ،إنطلاقاً من القدرات والخبرات الوطنية وتشجيع القطاع الأهلي على الدخول في إستثمارات مباشرة أو مشتركة أو منفردة أو مع مؤسسات أو شركات أجنبية في القطاعات والأنشطة التي تدعو إليها الحاجة وتشجيع الليبيين المشاركين سواء بجهدهم أو مالهم أو الاثنين معاً[67] .

وحتى على صعيد الغرف فتعتبر غالبية المنتسبين من القطاع الخاص ورجال الاعمال ونظراً للأهمية البالغة للقطاع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد كرس الاتحاد العام لغرف التجارة الصناعة والزراعة والغرف التجارية جهدهم لتسهيل عمل وحركة هذا القطاع من خلال المحافل والملتقيات والمعارض المحلية والدولية، وبذلك انبثقت من الاتحاد العام للغرف عدة مجالس ومنها مجلس رجال الأعمال والذي " يعتبر خطوة مهمة في إتجاه تفعيل القطاع الأهلي وتنمية الموارد البشرية وفتح آفاق للتعاون في مختلف المجالات التجارية والصناعية والزراعية وبما يحقق المصالح المشتركة"[68] .

ومجلس رجال الأعمال الليبي لم ينطوي كثيراً تحت مظلة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا ، حيث أستقل مؤخراً عن الاتحاد العام للغرف وبهذا اتخذ طريقه مثل اتحاد المقاولين الليبيين.

وبالاعتماد على القطاع العام وحده دون إشراك القطاعات الأخرى لن يؤدي لتحسين الأداء الاقتصادي ولن يحقق الأهداف المرجوة منه لان الهدف من أي نشاط إقتصادي هو" تحسين

- مجلة الاقتصادي ، العدد17، السنة الرابعة، شهر 7، 2003،ص67.8

- مجلة الإقتصادي ،العدد 17،مصدر سبق ذكره ، ص 68.8

مستوى معيشة الأفراد وتحسين مستوى الأفراد"[69] ، ولن يكون ذلك إلا بتظافر الجهود وإعطاء الفرص للقطاع الخاص للقيام بالمشروعات وفتح فرص للعمل وتوظيف القدرات البشرية والاقتصادية حتى يحقق الأهداف المناطة له وهذا مايدعمه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا في محاولة منه " لتكثيف جهود القطاع الخاص للاستفادة من الفرصة التي فُتحت أمامهم لِيبادروا بإستثمار أموالهم في وطنهم في ماينفع ويخدم إقتصادنا، بإعتبار أن القطاع الخاص هو أحد الشرائح المهمة في المجتمع الليبي، أن لم نقل بأنه الرئة المهمة التي تمكنه من التنفس بسهولة والنمو بشكل طبيعي"[70] .

ولعل أكبر شاهد هو التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة نتيجة الانفتاح الاقتصادي والسعي لترسيخ دور هذا القطاع الحيوي بعيداً عن الاعتماد على مصادر معينة فقط كالنفط مثلاً في دولة تزخر بثروات متنوعة وكثيرة ، لم يتم إستغلالها بشكل كافي لتقديم قاعدة تنموية يفترض بدولة مثل ليبيا أن تكون أكثر تطوراً ونمواً مما هي عليه نتيجة سياسات الدولة والحصار الذي فُرض عليها مما أخر عجلة التقدم والتطور لفترة تقدر بحوالي عشرة سنوات ، وبعد إنتهاء الحصار والقيود الدولية المفروضة عليها أصبح هناك تأمل ونظرة نحو التوجه للقطاع الخاص الذي سيقودها إلى مراحل متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإحداث طفرة تنموية على مستوى الدولة ككل.

وخلال السنوات الأخيرة حدثت الكثير من المتغيرات التي تهدف إلى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين ليبيا والدول الأخرى من خلال أقامة المشاريع المشتركة والاستفادة من الإمكانيات المتطورة نظراً للخبرة والتكنولوجيا المتطورة المتوفرة لهذه الدول.

- المصدر السابق نفسه ، ص69.

- معاً من أجل التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص70.3

وتشجيع الاستثمار وتوسيع الفرص الاستثمارية والاقتصادية هدف للدولة لذلك " يأتي الدور المتصاعد للقطاع الأهلي والخاص الذي يشكل مصدر قوة أساسية لا يمكن إستنزافها والذي يتجلى في النمو الإقتصادي العربي نظراً لتوقع تزايد المداخيل العربية وإستمرار الإصلاح الإقتصادي في بعض الأقطار العربية وتعاظم دور القطاع الخاص العربي الذي يتوجب دعمه ورعايته وإستقطابه بكل الوسائل الممكنة"[71] .

وللاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا دور بارز أيضاً في فض المنازعات على من خلال نظام التوفيق والتحكيم والتي تنشأ في العلاقات التجارية بين التجار والمؤسسات والشركات ، حيث تقوم بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة للمساعدة في الوصول إلى حلول سلمية وودية مرجعيتها وسندها القوانين والتشريعات التجارية والاقتصادية المتعارف عليها في مثل هذه المواقف.

كما يمكن التنويه على ضرورة دعم أنشطة القطاع الخاص عبر تمويل البحث والتطوير من قبل الدولة، وتشجيع المنافسة الشريفة بين منظمات القطاع الخاص عبر إيجاد جائزة تنافسية لأفضل منتج من حيث الجودة والنمو والتطوير من شأنه تقديم فرص اكبر وتعريف أعمق لهذا القطاع ، وعندما نتحدث عن الدعم المالي الكبير الذي تقوم به معظم الدول لغرض البحث العلمي بهدف تطوير وإبراز التكنولوجيا التي ستحقق مردود كبير للاقتصاد ككل ولا سيما الاستفادة التي سيتمتع بها القطاع الخاص.

- صحيفة مال وأعمال ، العدد 137،مصدر سبق ذكره ،ص71.11

الفصل الثالث

واقع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الليبي في العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية

- **مقدمة**

تتميز ليبيا بمكانة خاصة لكل دولة ترغب في الإستثمار وتوظيف أموالها لما تملكه من خصائص جعلتها حلقة وصل وهدف يطمح الكثير في الوصول إليه ، بما حباها الله به من موارد طبيعية ميزتها عن غيرها .

وهذا ماجعل الدولة تركز على العلاقات الخارجية من خلال الملتقيات والاتفاقيات والغرف المشتركة بهدف تسريع وتيرة النشاط التجاري والاقتصادي والاستفادة من العلاقات الدولية بغية تحقيق الأهداف التنموية القائمة من أجلها الغرف التجارية .

وسيتم تناول هذه المواضيع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : أهم الاتفاقيات والمنتديات والغرف المشتركة الليبية الخارجية.

المبحث الثاني: الإحصائيات التجارية والاقتصادية الليبية .

المبحث الثالث: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وأثره في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الليبية الخارجية.

المبحث الأول : أهم الاتفاقيات والمنتديات والغرف المشتركة الليبية الخارجية.

وقد قامت ليبيا خلال السنوات الماضية بإبرام العديد من إتفاقيات التعاون على جميع الأصعدة وما نتناوله في هذا الموضع هو اتفاقيات التعاون الاقتصادي ، ويمكن التركيز على " عدم أهمية الاسم الذي يطلق على المعاهدة ، فقد تسمى المعاهدة اتفاقاً أو اتفاقية أو ميثاقاً أو عهداً أو تصريحاً أو بروتوكولاً أو تبادل مذكرات أو تبادل خطابات أو تسوية مؤقتة ، بل قد يستفاد من واقع الحال أن الأمر يتعلق بمعاهدة دولية رغم أن التسمية كانت محضرا أو بيانا مشتركا"[72].

ولو نظرنا في واقع الحال من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم من حيث الكثرة التي تطرح التساؤل بأنها نافذة أو مطبقة أو هي حبر على ورق ، وما يهمنا في هذا الصدد هو إلقاء الضوء على الاتفاقيات التي تم توقيعها .

وبما أن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا يعتبر منظمة اقتصادية متخصصة بالنشاط التجاري من خلال غرف التجارة والصناعة والزراعة التابعة لها ،حيث هناك تباين في خصائص ورؤى اتحادات الغرف العربية على وجه الخصوص وأن دورها" التعاون مع الغرف التجارية والصناعية العربية واتحاداتها والاتحادات والتنظيمات المهنية والاقتصادية العربية بهدف تنمية وتطوير التبادل التجاري والإسهام في إرساء قواعد الوحدة الاقتصادية

- علي ضوي، القانون الدولي العام،دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، الطبعة الثانية ، 2005، ص72.81

العربية ، وإقامة الروابط مع الاتحادات والغرف الأجنبية والتنظيمات المماثلة "[73]. ومن أبرز ويمكن تعريفها كالتالي : الوثائق التي تصدر عن الغرف التجارية هي شهادة منشأ

"هي شهادة تصدر عن الغرفة التجارية في بلد المصدّر تبين مكان صنع أو إنتاج البضاعة المراد تصديرها، وتعتبر وثيقة ضرورية للتعرف على جنسية البضاعة بغية تقدير نسب الرسوم التي ستستوفى عليها أو المعاملات التفضيلية التي ستمنح لها، ويستفاد منها في التحكم في منع تسرب السلع المقاطعة اقتصاديا أو الممنوعة"[74].

ونبدأ بالدول التي وقعت ليبيا معها إتفاقيات ومنها المملكة الأردنية الهاشمية والاتفاقيات هي[75]":-

1- اتفاقية للتعاون في مجال التبادل التجاري، تاريخ توقيع الاتفاقية 1992/1/20.

2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، تاريخ توقيع الاتفاقية 1997/2/19 ودخلت حيز التنفيذ في 1998/1/1.

3- اتفاقية تأسيس المجلس الاقتصادي العربي الليبي الأردني المشترك، تاريخ توقيع الاتفاقية 1998/3/11.

4- اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، تاريخ توقيع الاتفاقية 2009/5/5.

---

73 - مسعود محمد مادي ، عدنان أحمد ولي العزاوي، النظرية العامة للقانون التجاري – شرح القانون التجاري الليبي(دراسة مقارنة)،جامعة السابع من أبريل ،الزاوية ، ليبيا ،السنة لاتوجد، ص451.

74 (شبكة المعلومات الدولية -INTERNET،(www.damchamber.com

75) شبكة المعلومات الدولية -INTERNET،(www.mit.gov.jo

الاقتصاد) في مجالات5G11-الاتفاقية الإطارية للتعاون مابين مجموعة دول الإحدى عشر (والتجارة والثقافة، تم توقيع الاتفاقية في 2009/5/16" .

أولاً: الإتفاقيات العربية

1- ليبيا والمملكة الأردنية الهاشمية:

من خلال الاتفاقيات الهادفة لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين ليبيا و المملكة الأردنية الهاشمية والتي من شأنها تطوير وتنويع وزيادة مقومات التبادل التجاري ومنها " تعفى من رسوم التعريفة الجمركية وكافة الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ووفق القوانين والأنظمة والتشريعات النافذة في كلا البلدين، المنتجات الصناعية والزراعية والثروات الطبيعية والحيوانية التي يكون منشأها أحد البلدين ويستوردها البلد الأخر مباشرة"[76] .

ومن ضمن الاتفاقية التجارية المبرمة بين المملكة الأردنية الهاشمية وليبيا التأكيد على طبيعة شهادة المنشأ على أساس[77] ":-

أ- ترفق بالمنتوجات المتبادلة بين البلدين إلى الطرف الأخر شهادة منشأ صادرة عن الغرف التجارية و/ أو غرف الصناعة في البلد المصدر وبالصورة والشكل الذي تصدره تلك الغرف عادة على أن تتضمن شهادة المنشأ الحد الأدنى من نسبة القيمة المضافة المشار إليها أعلاه.

---

76 وليبيا،1992, (هذه الاتفاقية موجودة في الملاحق). - المادة الأولي ، اتفاقية تجارية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

77 - المادة(3) من الاتفاقية السابق ذكرها.

ب- يجب أن تحمل السلعة الصناعية عبارة صنع في البلد المصدر بغض النظر عن الاسم والعلامة التجارية."

كما يوجد هناك محضر إتفاق لتأسيس المجلس الاقتصادي العربي الليبي الأردنية المشترك لغرض " تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي في جميع المجالات التجارية والصناعية والزراعية"[78].

وعن طريق الاجتماعات والملتقيات والمؤتمرات على جميع المستويات والتي تهدف بدورها إلى " إبداء الآراء وتقديم الاقتراحات والتوجيهات حول الأساليب والوسائل التي من شأنها أن تساعد على تكثيف الجهود وتمتين العلاقات بين الأفراد والشركات والمؤسسات القائمة في البلدين"[79] ،ويمكنه المساهمة في تكوين علاقات تعاون مميزة وقوية.

ويعتبر تبادل المعلومات وإصدار الأدلة التجارية من أهم الوسائل التي تُعرِف بالمستثمرين والتجار وأصحاب الأنشطة والمنتجات أيضاً داخل الدولة نفسها وبين الدول بعضها مع بعض عن طريق "دعم وتشجيع الصادرات وتبادل السلع والخدمات، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والنشرات والأدلة الاقتصادية ونشر المعلومات الاقتصادية في نشرات ودوريات كل من البلدين والتعريف بفرص الاستثمار والتصدير المتاحة"[80].

وما يميز العلاقات التجارية و الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية وليبيا هو الرغبة في التحول إلى برامج التنمية لرفع القدرات الإنتاجية في هاتان الدولتان وأساليب التدريب التي هي من ضمن أهداف تأسيس المجلس المذكور أعلاه .

- محضر اتفاق تأسيس المجلس الاقتصادي العربي الليبي الأردني المشترك، مصدر سبق ذكره, (هذا المحضر موجودة في الملاحق).78

- المصدر السابق نفسه.79

- المصدر السابق نفسه.80

2- ليبيا والجمهورية التونسية

تربط ليبيا وتونس علاقات وطيدة نتيجة العلاقات المشتركة نظراً للحدود المشتركة وحسن الجوار ، مما نتج عنه الكثير من البرامج التي من شأنها رفع مستوى التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، ونذكر منها بيان اللقاء المشترك الليبي التونسي بالمنفذ الجمركي المشترك برأس أجدير بمناسبة بدء العمل بشهادة المطابقة بين البلدين بتاريخ 2008/01/02، وما نص عليه البيان من أثار ايجابية منها"أهمية مزيد التعريف بنظام الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة لدى أوساط الأعمال بالبلدين وبالمزايا التي يتيحها في مجال تبسيط الإجراءات بما يساهم في تطوير وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين"[81].

وما يدُل على ذلك هو إنشاء الغرفة الاقتصادية المشتركة الليبية التونسية ،مما يتيح تبادل المعلومات التجارية والتعريف بالمنتجات المحلية لكلا البلدين والزيارات المتبادلة للوفود التجارية، وتونس في ليبيا بين التكامل تدعم واعدة ومشاريع واسعة اقتصادية مشتركة كما توجد إتفاقيات إزالة جميع المجالات البحرية والجوية والبرية ومن ضمنه ما نص عليه محضر الاتفاق "على في المتبادلة السلع حرية انسياب من تحد التي الجمركية وغير الجمركية الحواجز والعراقيل كافة الغرف عن الصادرة شهادة المنشأ أساس على الوطنية المعاملة مبدأ تطبيق واعتمد.الاتجاهين بما كلا البلدين في المعتمدة المراكز عن الصادرة المطابقة للمواصفات وشهادة التجارية التبادل منطقة اتفاقية لإحكام الواحد طبقا البلد داخل كانتقالها البلدين بين السلع انتقال يضمن بينهما"[82] . المبرمة الحر

- بيان اللقاء المشترك الليبي التونسي بالمنفذ الجمركي المشترك برأس جدير بمناسبة بدء العمل بشهادة المطابقة بين البلدين بتاريخ 81 2008/01/02,(هذا البيان موجودة في الملاحق).

- جريدة العرب ،الأربعاء 2006/12/27 ،ص 82.6

3- ليبيا وجمهورية مصر العربية

إنطلاقاً من الروابط المشتركة بين ليبيا وجمهورية مصر العربية والرغبة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الشقيقين لتعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق نقلة تنموية بين البلدين من خلال إزالة العوائق الجمركية والتي هي " العوائق غير الجمركية هي الحصص أو القيود الكمية التي تفرض على الواردات، تراخيص الاستيراد المطولة، الرسوم الجمركية الفرعية أو ما يماثلها، الإجراءات الجمركية، دعم الصادرات، معايير غير معقولة أو إجراءات وضع هذه المعاييروالمواصفات، قيود المشتريات الحكومية، الحماية غير الكافية لحقوق الملكية الفكرية، وقيود الاستثمار والتي تقلص فرص نفاذ السلع أو الخدمات الأجنبية المنشأ إلى الأسواق".

ومنها اتفاقية تجارية وجمركية تهدف لتحرير وتم إبرام إتفاقيات تعاون مشترك بين البلدين التبادل التجاري وذلك عن طريق " إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السارية في البلدين على السلع ذات المنشأ المحلي المتبادلة بينهما"[83].

ونتيجة للتقارب الكبير في الأهداف التجارية والاقتصادية تم إنشاء الغرفة الاقتصادية الليبية المصرية المشتركة ، والهدف منها كما أسلفنا زيادة التبادل التجاري بين البلدين والتنسيق لملتقيات الفعاليات الاقتصادية ، وتبادل المعلومات التجارية عن طريق الأدلة التجارية .

والاتفاقيات المبرمة بين البلدين تمثل رغبة قوية من الطرفين لأجل " إقامة تعاون إقتصادي وتجاري لتحقيق المنفعة المتبادلة"[84] ، من خلال الاستغلال الكامل للموارد المتوفرة عن طريق

83 (شبكة المعلومات الدولية -INTERNET (www.tas.gov.eg

84.(هذه الاتفاقية موجودة في الملاحق) ،2003 - المادة الثانية من اتفاقية تجارية وجمركية بين جمهورية مصر العربية وليبيا

المؤسسات الاقتصادية وفي الجوانب التي تشجع الاستثمار وتخلق فرص متبادلة لأصحاب رؤوس الأموال في البلدين في إطار ربط العلاقات التجارية والاقتصادية المشتركة بينهما من خلال الاتفاقيات وتبادل الخبرات.

4- ليبيا والمملكة المغربية

الرغبة في توثيق دعائم التجارة والاقتصاد والتي هي مطلب وهدف لأي دولة ، دفعت بالمملكة المغربية وليبيا لتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك من خلال توقيع اتفاقية تعاون هدفها تبادل المعلومات من نشرات ومطبوعات تتعلق بالنشاط الإقتصادي لتشجيع المؤسسات والشركات التجارية في البلدين لإتخاذ خطوات متقدمة في توسيع نطاق التبادل التجاري والترويج للمنتجات المختلفة في كلا البلدين بأن " يعمل الطرفان على تشجيع تبادل زيارات أعضاء الغرف التجارية والوفود التجارية والاقتصادية إضافة إلى المساهمة في تنظيم المعارض واللقاءات والإتصالات بين ممثلي المؤسسات والشركات التجارية والصناعية في كلا البلدين بهدف توسيع نطاق التبادل التجاري بينهما والترويج للسلع المنتجة و الأوساط التجارية المتلفة في البلدين الشقيقين"[85] .

وما تنص عليه بنود الاتفاقية المشتركة بين الغرف التجارية بين البلدين أكبر دليل في الرغبة لربط أواصر التعاون كأن "يقوم الطرفان بتقديم البيانات والمعلومات والخدمات الإستشارية المتاحة التي من شأنها تشجيع مؤسسات القطاع الخاص والأفراد في البلدين الشقيقين على الاستثمار وإنشاء المشاريع الاقتصادية المشتركة تدعيماً للتعاون الاقتصادي بينهما"[86].

---

85 - البند الثاني من اتفاقية تعاون بين غرفة التجارة والصناعة والخدمات الرباط/ المملكة المغربية وغرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس, (هذه الاتفاقية موجودة في الملاحق).

86 - البند الخامس من الاتفاقية السابق ذكرها.

ثانياً: الاتفاقيات الأخرى

هناك العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المتبادلة في الجانب الاقتصادي بين ليبيا والدول الأخرى ونذكر بعضاً منها:-

1- مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا واتحاد الغرف التجارية والصناعية بجمهورية كازاخستان والمبرمة بتاريخ 2007/11/30 ف، وذلك لخلق الظروف الملائمة لتطوير التعاون الثنائي بين البلدين وتنمية التعاون المشترك ودعمه كباقي الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن نتيجة لتباين الأهداف المرسومة في كافة اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول التي تطمح لبناء قاعدة بيانية وإحصائية لغرض للاستفادة منها من خلال" تشجيع وترويج وتسهيل التعاون الثنائي في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التقنية والنشاطات الاقتصادية والصناعية ذات العلاقة عن طريق الاتصالات الفعالة بين شركات ومؤسسات الطرفين وبالأخص بين مؤسسات القطاع الخاص"[87] .

كما تنص الاتفاقية على نقطة مهمة وهي " تبادل الخبرة وتدريب مستخدميها لدى كل منهما بهدف تنمية وتقوية التعاون بينهما"[88] ، وهذا جانب مميز لإكتساب الخبرة ومواكبة التطور التكنولوجي في جميع المجالات.

2- اتفاقية تعاون بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في ليبيا وغرفة التجارة والصناعة فالنسيا لأجل زيادة العلاقات التجارية والاقتصادية ككل والعمل المشترك لتنمية القدرات التقنية والفنية في مختلف المجالات التجارية.

---

87 - مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة بليبيا واتحاد الغرف التجارية والصناعة بجمهورية كازاخستان, (مذكرة التفاهم هذه موجودة في الملاحق).

88 - المصدر السابق نفسه.

حيث أن النتائج المترتبة عن التعاون بأن "سيساعد الطرفان أعضاءهما وغيرهم من الشركات والمؤسسات في منطقتهما في :

– تأسيس اتصالات مباشرة وتنمية علاقات عمل.

– البحث على شركات عمل ووكلاء وموزعين.

– الاشتراك في المعارض والعروض والندوات والحلقات وغيرها من المناسبات التي تعقد في نطاقهما وتقديم المعلومات المناسبة عن التشريعات التي تتعلق بالعلاقات التجارية الخارجية بكلا البلدين وأي معلومات ذات طابع مشترك"[89] .

وهذا ما يهدف إليه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة أي زيادة الفرص الإستثمارية و التجارية ، بغض النظر عن تفعيل الاتفاقية أم لا.

3– مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الليبي والغرفة التجارية البولندية بوارسو – بولندا ، بتاريخ 2005/1/5 ،وهذه المذكرة تهدف لتنمية التعاون التجاري بين الاتحاد والغرف لزيادة الفرص وذلك عن طريق " إقامة قنوات اتصال من شأنها أن تساهم في تبادل المعلومات التجارية الصحيحة في الوقت المناسب بما فيها المطبوعات والأدلة التجارية"[90] .

هذا بالإضافة إلي جملة من الأهداف المهمة التي ركزت عليها مذكرة التفاهم كتوفير المساعدة للوفود التجارية المشاركة في المعارض والزيارات المتبادلة والاتصالات التجارية بين الشركة وأصحاب الأعمال في البلدين.

4– مشروع اتفاق للمشاركة والتعاون بين كل من غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس وغرفة التجارة والصناعة في مالي، لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين و التركيز على

---

89 - المادة (2) من اتفاق تعاون بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة بليبيا وغرفة التجارة والصناعة فالنسيا, (هذا الاتفاق موجود في الملاحق).

90 - مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة بليبيا والغرفة التجارية البولندية بوارسو- بولندا.

الدور الذي تقوم به التجارة والصناعة في الدفع بعجلة التنمية وهو الهدف الرئيسي للبلدين وذلك من خلال " دعم ومساندة تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بكافة السبل المتاحة والمناسبة بالتعاون عن كثب وبدعم من المنظمات والهيئات والسلطات في كلا البلدين"[91] .

كما أن الجوانب الإدارية المعززة للتبادل تأخذ جانب مهم من مشروع الاتفاق لأن" تطوير العلاقات الاقتصادية ووضع الإجراءات والآليات مع الحكومتين على التوالي لتعزيز وتشجيع الصادرات بناء على المصالح المشتركة لتجنب أي اختلال ضار ما بين ليبيا ومالي"[92] .

5- اتفاق تعاون وتبادل معلومات بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في ليبيا واتحاد غرف التجارة بجمهورية الكونغو، بتاريخ 2010/3/14، بهدف تنمية التبادل التجاري وتأكيد التعاون بما يخدم إقتصاد البلدين في كافة المجالات والتعريف بالمنتجات المحلية لذي البلدين بالتنسيق بين الاتحادين وإقامة المعارض المشتركة والقائمة في البلدين لتحقيق التعاون المشترك بين أصحاب الأعمال من خلال" تبادل المعلومات في كل المجالات التجارية والاقتصادية بما يساعد على تنمية التبادل التجاري وتطوير الاقتصاد وبما يمكن القطاع الخاص في كلا البلدين من المساهمة في عملية التنمية"[93] .بالإضافة إلى تبادل المعلومات وتطوير آليات التعاون لغرض تهيئة الظروف التجارية والاقتصادية في البلدين .

كما أن ليبيا عضو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث "جاء إعلان منطقة التجارة الحرة العربية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية

---

91 - مادة(1) من مشروع اتفاق للمشاركة والتعاون بين كل من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس وغرفة التجارة والصناعة في مالي(همشروع الاتفاق هذا موجود في الملاحق).,.

92 - مادة (2) من نفس المصدر السابق..

93 - مادة (6) من اتفاق تعاون وتبادل معلومات بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة بليبيا واتحاد غرف التجارة بجمهورية الكونغو,(هذا الاتفاق موجود في الملاحق).

كبرنامج لتفعيل اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري التي بدأ العمل بها بتاريخ 1998/1/1 وتشمل في عضويتها (17) دولة عربية "[94] .

كما توجد اتفاقية تعاون بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في هذا الخصوص ومنها :" [95]

1- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية (2000/6/7) وقد صادق عليها حتى الآن ستة دول (الأردن – سوريا – العراق – مصر – السودان – ليبيا) .

2- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية (2000/12/6) وقد صادق عليها خمسة دول عربية (الأردن – سوريا – مصر – العراق – ليبيا) ".

ثالثا:- المنتديات الاقتصادية والغرف المشتركة

وكل الاتفاقيات التي يكون غرضها التعاون الثنائي أو الإقليمي بغرض تسهيل المبادلات التجارية وتشجيع ودعم فرص الإستثمار من شأنه أن يضمن التنمية على صعيد الأهداف والتأثير الخاصة هندستها على للاتفاقية الاقتصادي التأثير المبرم من أجلها،حيث يعتمد الحساسة التي للقطاعات بالنسبة وخاصة بها التحرير الملتزم ودرجة للأطراف المتعاقدة التجاري نقصد منها التجارة والاقتصاد.

أما بالنسبة للمنتديات الاقتصادية المشتركة والغرف الثنائية المشتركة بين ليبيا والدول الأخرى فيقتصر دورها على الاجتماعات والمؤتمرات ويعتبر المنتدى الإقتصادي الليبي الألماني من

94 شبكة المعلومات الدولية- INTERNET، (www.mit.gov.jo)

95 شبكة المعلومات الدولية- INTERNET، (www.mit.gov.jo.المصدر السابق نفسه، ا

أنجحها نتيجة للمصالح المتبادلة بين الدولتين في عدة محاور أساسية ومنها ماتم مناقشته في الدورة العاشرة للمنتدى بشأن" تقديم الدعم للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، و التركيز على الشركات التي لم تلقى الاهتمام الضروري كشركات القطاع المتوسط وتحديدا في قطاع البناء". [96]

بالإضافة إلى المحاور الأخرى التي تعزز من علاقات التعاون المشترك بين البلدين في الجوانب التنموية والتجارية والاقتصادية ككل.

كما توجد اتفاقيات تعاون مع غرف أخرى منها "الغرفة التجارية والصناعية بجمهورية روسيا البيضاء والغرفة التجارية الصربية و غرفة التجارة والصناعة برومانيا (بوخارست) و اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة"[97] .

وأخيرا في ظل التغيرات التي يشهدها العالم من ظهور تكتلات اقتصادية دولية أصبح معها العالم ينتظم حول ثلاثة أقطاب أوروبا التي تعمل بوثيرة سريعة على بناء قارة جديدة أوروبا القرن الواحد والعشرين . وثانيها أمريكا الشمالية حيث يتشكل فضاء اقتصادي هائل، قائم على قاعدة التبادل الحر . وثالثها الفضاء الأسيوي الهادي ، الذي برز فيه عمالقة جدد في الاقتصاد العالمي ، ويقوم الآن ببناء سوق عملاقة تتكون من اليابان ، قائدة القاطرة ومن الصين باعتبارها طاقة اقتصادية صاعدة، تجعل من التفكير في ربط العلاقات وتقويتها شيء لابد منه حتى تستطيع مواجهة التسارع العالمي في التنافس الاقتصادي من اجل الانفتاح على العالم الخارجي ، وتشجيع الصادرات ، ودعم القطاع الخاص ومده بمجموعة من الامتيازات ، للاندماج في المبادلات الدولية.

---

96) شبكة المعلومات الدولية -INTERNET، (www.dw.de

97. - الوفد الاقتصادي الليبي المشارك في المؤتمر الثاني لرجال الأعمال المغاربة ، مصدر سبق ذكره ، ص7

وهذا ما يطمح إليه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي كغيره من الاتحادات العربية والدولية.

المبحث الثاني: الإحصائيات التجارية والاقتصادية الليبية

يقوم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي عن طريق غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس بالأخص على نشر إحصائيات من خلال جمع المعلومات عن الأنشطة التجارية والاقتصادية في الغرفة كالأتي : –

1 – حركة الإيرادات المحصلة بقسم التصديقات وشهائد المنشأ بغرفة التجارة والصناعة طرابلس عن السنة 2006.

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ إنخفاض في الإيرادات الخاصة بالإعفاءات الجمركية الخاصة بشركات النفط خلال أشهر الأولى من السنة ، وتعود إلى التذبذب في منتصف السنة بين إرتفاع وإنخفاض ليكون إجمالي الإعفاءات حتى نهاية السنة (359،765.500) .

أما بالنسبة للتصديقات على التوقيع والختم للمستندات الخاصة بأعضاء الغرفة كانت أدنى قيمة ليها (700.000) وفي أقصى تحصيل لها (2،830.500) ليكون إجمالي قيمتها في نهاية السنة (14،875.500).

أما فيما يخص شهائد المنشأ للبضاعة المحلية المصدرة خارج ليبيا، أخذت بالتصاعد في بداية السنة ووصلت لأقصى قيمة لها وهي (21،539.000) في منتصف السنة ،وبعد ذلك أخذت القيمة في النزول إلى أن وصلت في نهاية السنة إلى (5،360.254).وبقيمة أجمالية خلال سنة 2006 (109،475.917).

أما مجموع الإيرادات المحصلة خلال سنة 2006 من قسم التصديقات وشهائد المنشأ هو (484،116.917).

والجدول التالي رقم (2) يبين حركة الإيرادات المحصلة خلال سنة 2006 عن غرفة التجارة والصناعة طرابلس.

جدول رقم (2)

حركة الإيرادات المحصلة بقسم التصديقات وشهائد المنشأ بغرفة التجارة والصناعة و الزراعة عن السنة 2006ف (القيمة بالدينار الليبي)

الشهر	رسوم الشهادات			المجموع
	الإعفاءات الجمركية الخاصة بشركات النفط	التصديقات على صحة التوقيع والختم للمستندات الخاصة بأعضاء الغرفة	شهائد المنشأ للبضاعة المحلية المصدرة خارج ليبيا	
يناير	3،757.000	793.000	17،014.281	21،564.281
فبراير	4،281.000	700.000	18،131.000	23،112.000
مارس	3،173.000	1،278.000	8،664.000	13،115.000
ابريل	3،827.000	993.000	21،536.000	26،356.000
مايو	9،279.000	1،184.000	7،919.819	18،382.819
يونيو	44،609.500	1،127.000	5،258.000	50،994.500
يوليو	37،019.000	2،830.500	6،702.500	46،552.000
اغسطس	49،211.500	1،426.000	2،895.250	53،532.750
سبتمبر	63،441.000	1،188.000	6،260.727	70،889.727
اكتوبر	43،392.500	1،002.500	4،225.074	48،620.074
نوفمبر	47،555.000	1،560.500	5،509.012	54،624.512
ديسمبر	50،220.000	793.000	5،360.254	56،373.254
الاجمالي	359،765.500	14،875.500	109،475.917	484،116.917

المصدر:غرفة التجارة والصناعة طرابلس – إحصائية سنة 2006،ص 6.

*** ملاحظة : قام الباحث بإجراء تعديل على اسماء الاشهر ومسمى الدولة في الجدول**

2- الصادرات حسب أهم البلدان المُصدر إليها خلال السنوات الثلاثة 2004-2005-2006 ف.

من خلال الجدول رقم (3) يتبين لنا أكثر بلد كان له النصيب من الصادرات الليبية خلال سنة 2004 هو تونس بنسبة (29.100%) ، وحظيت مصر بالمرتبة الثانية خلال نفس السنة بنسبة (11.600%) من إجمالي الصادرات الليبية ، كما كان نصيب الاردن من الصادرات(7.700%) ، ثم جاءت في المرتبة الرابعة الإمارات بنسبة(3.200%)، وباقي الدول النسبة فيها بين(1.500% و0.005%).

أما بالنسبة لسنة 2005 فكان النصيب الأكبر لتونس بنسبة (58.200%)من إجمالي الصادرات الليبية ، وانخفاض في نسبة الصادرات بالنسبة للدول الأخرى التي سجلت مستويات في سنة 2004 أكبر مما في سنة 2005 كمصر والأردن بإستثناء الإمارات التي صُدِر إليها (3.600%) أي بمعدل أكبر من سنة 2004، والزيادة في الدول عن السنة السابقة كانت لإيطاليا حيث كانت نسبة الصادرات في سنة 2005 ما قيمته(4.200%) ،وقطر بنسبة (6.3%)، مع إنخفاض نسبة التصدير لباقي الدول عما كان عليه في السنة السابقة.

هذا ودخلت تشاد من ضمن الدول التي حظيت بنصيب من الصادرات الليبية لسنة 2005 بنسبة (5.700%).

وفي سنة 2006 كان النصيب الأكبر لدولة قطر حيث كانت أهم مستورد بنسبة (28.3%)، وإيطاليا بنسبة (20.500%)، والإمارات بنسبة (6.500%)، وانخفاض نسبة الصادرات لتونس حيث كان نصيبها في سنة 2006 نسبة (23.200%) وهي نسبة أقل من السنوات السابقة .

وشهدت سنة 2006 دخول أعضاء جدد وهم (السودان 3.5%، الكويت3.0%، تركيا0.9% ، كرواتيا0.8%، النيجر0.8%، اسبانيا0.4%، مالي0.4% ، كوريا0.3%).

وهذا أن دل فإنما يدل على الدور البارز للقطاع الخاص من خلال فتح مسارات للتعاون والتبادل التجاري بين ليبيا والدول الأخرى وأن الصادرات في تزايد سنة بعد سنة كما هو موضح بالجدول رقم (3).

- إحصائية بقيمة الصادرات والواردات خلال السنوات 1989إلى2003 3

يبين لنا الجدول رقم (4) قيمة الصادرات والواردات خلال السنوات 1989 إلى 2003 من حيث نسبة الزيادة أو النقصان بالنسبة للسنة السابقة للصادرات أو الواردات على حدٍ سواء ومن خلال الجدول وإبتداءاً من سنة 1990 حيث كانت نسبة الزيادة (55.6%)عن السنة السابقة 1989 وبقيمة مالية قدرها (3،744،931.000 مليون دينار ليبي)، أما في سنة 1991 فتراجعت القيمة بنسبة (-15.9%) ، ويتحسن الوضع نسبيا في سنة 1992 حيث انخفض التراجع إلى نسبة (-3.6%) مقارنة بالسنة السابقة، ويعود الوضع للتأزم في سنة 1993 لتكون الفرق في الصادرات عن السنة السابقة بنسبة (19.4)، وفي سنة 1994 يتحسن الوضع لتصل النسبة إلى (25.8%) ويستمر التذبذب بين ارتفاع وانخفاض وبفوارق كبيرة حتى سنة 1999 حيث كان الفارق عن سنة 1998 مانسبته (55.1%)وتنخفض النسبة في سنة 2002 إلى أن تصل إلى (41.8%) ومن تم تنخفض بشكل كبير خلال سنة 2001. وتأخذ في الارتفاع خلال سنة 2002 لتكون النسبة (88.7%) وهي أعلى نسبة خلال أكثر من 20 سنة وبقيمة مالية (10،177،088.000مليون دينار ليبي)، وفي سنة 2003 كانت النسبة عن السنة السابقة هي (45.5%) هذا بالنسبة للصادرات.

أما الواردات فكان لها نصيب من التذبذب الذي حدث في الواردات من حيث الزيادة والنقصان كل سنة والسنة السابقة لها ولنأخذ الإحصائية من سنة 1990 كان الفرق (2،4%) عن السنة السابقة وبقيمة مالية قدرها (1،510،898.000 مليون دينار ليبي) ويستمر التذبذب بين انخفاض وارتفاع ، وتعتبر أعلى نسبة تم تسجيلها بفارق (111.0%) كانت سنة 2002 وبقيمة مالية (5،585،682.000 مليون دينار ليبي) كما هو مبين بالجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

قيمة الصادرات والواردات خلال السنوات 1989 إلى 2003

خلال السنة	الصادرات		الواردات	
	نسبة الزيادة أو النقصان بالنسبة للسنة السابقة	القيمة بآلاف الدنانير الليبية	نسبة الزيادة أو النقصان بالنسبة للسنة السابقة	القيمة بآلاف الدنانير الليبية
1989	26.3	2 407 392	(-)12.5	1 474 985
1990	55.6	3 744 931	2.4	1 510 898
1991	(-)15.9	3 153 727	(-)0.4	1 505 455
1992	(-)3.6	3 038 807	(-)5.5	1 422 060
1993	(-)18.4	2 477 600	20.3	1 711 328
1994	25.8	3 117 203	(-)13.1	1 487 942
1995	3.4	3 222 090	16.1	1 728 498
1996	11.1	3 578 750	10.8	1 914 843
1997	(-)3.4	3 455 572	11.7	2 138 634
1998	(-)31.3	2 374 077	3.0	2 203 784

1 928 588	(-)12.5	3 682 182	55.1	1999
1 911 414	(-)0.89	5 221 473	41.8	2000
2 660 411	39.2	5 393 965	3.3	2001
5 585 682	111.0	10 177 088	88.7	2002
5 597 886	0.20	14 806 636	45.5	2003

المصدر: إحصائية التجارة الخارجية 1371 و.ر/2003 ف، الجزء الاول ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

أما أكبر نسبة من الصادرات الليبية فهي من صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المُسال ، وبقية الصادرات فكانت من نصيب المواد الغذائية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والمواد الكيماوية والمصنوعات المختلفة حيث انها من ابرز الصادرات الليبية خلال السنوات الماضية .

4- الصادرات الليبية خلال السنوات (2007-2008-2009) عن طريق غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس:

خلال هذه السنوات كانت تونس على رأس قائمة الدول المصدر لها ، كما كان هناك "تراجعاً واضحاً نحو الدول الأوربية بإستثناء " المانيا" التي سجلت رقما عاليا في قيمة وارداتها عبر الغرفة وانحصرت الصادرات بالنسبة للمنطقة العربية على خمسة دول وهي : تونس – مصر– الجزائر – الإمارات العربية المتحدة –الأردن"[98] .

حيث أن ما حظيت به تونس كأكبر مستورد من ليبيا خلال سنة 2008 و2009 بإختلاف الصادرات وتنوعها وبالأخص استوردت تونس الأسماك الطازجة .

- إحصائية 2008*2009، غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس ، ص 11 .98

أما بالنسبة لشهائد المنشأ خلال سنة 2008 والصادرة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس فكانت كالتالي :- [99] "

عدد شهائد المنشأ العربية (556) شهادة.

عدد شهائد المنشأ النفطية (833) شهادة.

عدد التصديقات (422)."

وكانت الشهائد الصادرة في سنة 2009 كالأتي :- [100] (1)"

شهائد المنشأ (395) شهادة.

شهائد المنشأ النفطية متنوعة (643) شهادة.

التصديقات كان عددها (411)."

ومن خلال ماسبق نلاحظ إنخفاض في عدد شهائد المنشأ الصادرة عن الغرفة خلال سنة 2009 من شهائد المنشأ العربية وكذلك شهائد المنشأ النفطية والتصديقات.

5:- الصادرات الليبية لسنة 2010

- المصدر السابق نفسه، ص99.12

- إحصائية 2008*2009، غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس مصدر سبق ذكره ، ص10012

على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تنويع الاقتصاد خلال السنوات المنصرمة إلا أن الاعتماد الأكبر كان على الصادرات الهيدروكربونات علماً بأنها تشكل " حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي وتحقق أكثر من 90% من العوائد الحكومية، و95% من مكاسب الصادرات"[101] .

وهذا مايجعل ليبيا تهدف إلى الاهتمام بالقطاع الخاص والإستثمار الأجنبي وعدم التركيز على القطاع العام الذي يتحرك ببطء شديد مع الانفتاح الاقتصادي ، لتكون ليبيا محط إهتمام العديد من المستثمرين في العديد من المجالات،ومما يجعل الحكومة تتبنى سياسات ضريبية جديدة من شأنها تشجيع المستثمرين سواء في الداخل أو في الخارج كما أن " تقرير التنافسية في أفريقيا لعام 2009 يمنح ليبيا نتيجة أربعة من سبعة على إدراكات الأعمال التنفيذية على مستوى الضرائب ، مما يضعها في المرتبة ال37 المرتفعة بين 134 دولة "[102] .

أما بالنسبة للزراعة فكانت لاتحظى بفرصة أمام الصادرات الأخرى ، نظراً للاعتماد الكبير على قطاع النفط . وفي سنة 2010 فقد تم تسهيل التعامل مع الشركات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للنفط من ناحية شهائد المنشأ "حيث بلغ عدد شهائد المنشأ الممنوحة للمؤسسة الوطنية للنفط لهذه السنة (438) شهادة"[103] . هذا على المستوى الدولي لليبيا بعيداً عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية التي لم تؤثر كثيرا على حجم التجارة البينية نظراً لعدم وجود حوافز حيث أن المزايا الممنوحة للمنتجات العربية هي نفس المزايا التي تنمح للمنتجات العالمية ويمكننا القول بأن "حجم التجارة البينية العربية لم يتخط نسبة 10% من حجم التجارة الإجمالية، كما أن

101. - إحصائية 2010، غرفة التجارة والصناعة طرابلس.

102. - المصدر السابق نفسه.

103. - إحصائية 2010، غرفة التجارة والصناعة طرابلس مصدر سبق ذكره.

الصادرات والواردات العربية لم تنمو ، بعد إلغاء الضرائب الجمركية ، وبدء تطبيق منطقة التجارة الحرة"[104].

وعقب رفع الحظر الدولي في منتصف عام 1999 بدأت ليبيا باتخاذ عدة خطوات جادة نحو الانفتاح الإقتصادي مع معظم دول العالم بصورة رسمية ومعلنة، الأمر الذي ترتب عليه إعادة ترتيب أولويات السياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الليبية لتتجه نحو الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد مضى فترة طويلة من الانقطاع عن الساحة الدولية ولتفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لتدعيم الاقتصاد الوطني من خلال رسم سياسات تجارية واقتصادية متوفرة في المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات الثنائية.

وبدأت ليبيا رحلتها لفتح أفاق جديدة نحو الاهتمام بالقطاع المهمش وهو القطاع الخاص عن طريق دعمه من قِبل مؤسسات الدولة سواء من القطاع العام أو مؤسسة كالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة, والدعم الذي تقدمه الغرف والاتحاد يتمثل في إبراز دور القطاع الخاص وتذليل كافة العاب أمامه من إجراءات وغيرها وإشراكه في المعارض وتعزيز سبل التعاون بينه وبين الجهات التي يمكنه الاستفادة منها.

- المصدر السابق نفسه.104

المبحث الثالث: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وأثره في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الليبية الخارجية.

حد سواء على والنامية المتقدمة للاقتصاديات بالنسبة بالغة بأهمية الخارجية التجارة قطاع يتميز التشغيل اللازمة مستلزمات توفير و المتاحة الاقتصادية الموارد استغلال وسائل أهم من فهو ، مضافة للدخل قيمة وتحقيق ، الخارجية والأسواق المحلي السوق في وتصريفها السلع لإنتاج كبيرًا دورًا الخارجية في ليبيا التجارة قطاع الفرد، ويلعب دخل متوسط زيادة في تساهم القومي والإنتاجية. الاقتصادية الأنشطة مختلف في لتأثيره الفعال وذلك ، الاقتصادي النشاط حركة في

القطاعات البديلة للنفط مركزة وبشكل كبير من خلال لأهمية الاقتصادية السياسات وقد كانت المنظمات غير الحكومية لأن "هناك دول لا توجد بها بعض الموارد الهامة مثل المعادن أو البترول أو أن الكمية الموجودة بها لا تكفي لاحتياجات الصناعة في هذه البلاد"[105] ، ومن التصدير نشاط وتنويع تطوير على تعمل التي التجارية المناسبة السياسات وتحديد رسم خلال من التدريجي والتخلص الوطني كليبيا، الاقتصاد التجاري لصالح التبادل شروط تحسين بهدف المستوردة محل المحلية المنتجات وإحلال الأنشطة الاقتصادية، معظم على النفط قطاع هيمنة والخدمات. من السلع العديد في الذاتي الاكتفاء وتحقيق

كما تميز الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة خلال عدة سنوات رغم حداثته مقارنة بالغرف التجارية كغرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس بعلاقات واضحة وصريحة من خلال الاتفاقيات ومذكرات التعاون التي أبرمها مع العديد من الغرف والاتحادات في العالم ، حيث كان الهدف الرئيسي له تقديم خدمات مميزة للاقتصاد الوطني ، بغض النظر عن التدخل

- محمد محروس إسماعيل ، دراسات في الموارد الاقتصادية ، الجزء الأول، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،1988،ص105.28

التعسفي من قِبل أجهزة الدولة في الشؤون الداخلية للاتحاد التي جعلت منه مُسيراً بأهداف شخصية.

ومن ضمن الآليات التي يساندها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا وأُنشئت تحت مظلته هي :- [106]"

- مجلس أصحاب الأعمال الليبيين.
- مجلس اتحاد المقاولين الليبيين.
- مجلس اتحاد الزراعيين والنشاط البحري الليبي.
- مجلس اتحاد التجار الليبي.
- مجلس اتحاد الصناعيين الليبي.
- مجلس اتحاد السفر والمعارض والطيران الليبي.
- المركز الليبي للتوفيق والتحكيم.
- صحيفة مال وأعمال."

ومع الاتجاه نحو سياسة الانفتاح التجاري والإقتصادي المتبعة في ليبيا مع جميع الدول العربية والأجنبية وبما أنه يمثل المظلة الرسمية للغرف التجارية داخل الدولة ، ومساند للقطاع الخاص الذي يعتبر أحد محركات الاقتصاد الوطني من خلال تهيئة المناخ الملائم لتشجيع الاستثمارات لما تتميز به ليبيا من موقع إستراتيجي مع الفرص المتاحة تجارياً وإقتصادياً ، ومع إتباع سياسة

- الوفد الاقتصادي الليبي المشارك في المؤتمر الثاني لرجال الأعمال المغاربة خلال الفترة من 10-2010/05/11 ، ص 106.6

الخصخصة والانتقال من اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام إلى إقتصاد منفتح يواكب التطورات الميدانية في مختلف أقطار العالم.

حيث تمكن الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة من لعب دور مهم وبارز في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين ليبيا والدول الأخرى من خلال الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون التجارية والثنائية بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة حجم التبادل التجاري.

ومن هنا كان لابد من " تشجيع القطاع الأهلي من حيث " التصدير – التوريد – التوزيع " وترسيخ مبدأ المنافسة والتخصص وتحرير التجارة وتقليص القيود الإدارية المفروضة عليه إلى أدنى مستوى يفتح المجال أمام التسويق والتوزيع الكامل للقطاع الأهلي المتخصص وتفعيل نشاطه"[107].

بهدف تحقيق أكبر مردود وعائد للاقتصاد الوطني كفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية بالخارج ، والإستفادة من الخبرات الأجنبية لتحسين الأداء، وهذا من خلال الاتفاقيات المبرمة مع دول كثيرة منها (تونس والأردن ومصر والمغرب وإسبانيا وإيطاليا) وغيرها من الدول.

كما أن ليبيا مرتبطة بإتفاقيات كتكتلات على الصعيد العربي ومنها " المجلس الاقتصادي والإجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والانضمام لمنظمة التجارة العربية الحرة"[108] ، في سنة 2007.

إن تنسيق الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا مع الغرف التابعة له رغم ضعف الإمكانيات المتوافرة لديه ،جعله يربط بين الأنشطة التجارية والاقتصادية الداخلية مع الأنشطة في الخارج من خلال المؤتمرات والملتقيات بين الفعاليات الاقتصادية لدول كثيرة مما

- إحصائية 2008*2009، مصدر سبق ذكره، ص107.2

- المصدر السابق نفسه، ص108.4

ساهم في توعية الكثير من المنتسبين بالدور الهام الذي يقوم به الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا مع نظرائه في دول العالم، لأن العلاقات الدولية لاتقتصر فقط على" الروابط بين الدول والصلات التي تقوم بين الدول والمنظمات الدولية أو التي تقوم بين المنظمات الدولية نفسها. بل تمتد لتشمل العلاقات بين أطراف أخرى بعضها يظهر بوضوح على المسرح الدولي كالمنظمات الغير حكومية"[109] .

وهذا ما يميز المنظمات غير الحكومية حيث أن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة جزء منها ، وقد فرضت نفسها وبكل قوة كما نلاحظ في دول العالم للنجاح والتقدم الذي خطت به غرف التجارة والصناعة والاتحاد العام للغرف وما يتحقق من نقلة نوعية في الاقتصادات الوطنية لكل دولة .

وفي ليبيا كان الدور الذي لعبه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة هو توفير البيئة اللازمة ليأخذ القطاع الخاص فرصته من خلال تذليل الصعاب وتقديم التسهيلات ليساعد في زيادة الدخل الوطني ، كما أن دور الغرف التجارية في ليبيا له أيضاً آثر بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني وفي بعض الغرف يتفوق عن الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في ليبيا من حيث الاستعدادات والبرامج التي تُقام على أرض الواقع .

فلِغُرف التجارة والصناعة الحق في إعطاء صفة رجل أعمال بالنسبة لوثائق السفر وأيضا تسهيل الإجراءات للتأشيرة وكل ماتقتضيه من خدمات للمنتسب في الغرفة.

وعلى سبيل المثال ما تقوم بع غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس من أنشطة وفعاليات مثلاً:-

1- لغرض تطوير العلاقات بين الدول واكتساب الخبرة" قامت الإدارة الاقتصادية بالتعاون مع المكتب الاقتصادي بسفارة البرازيل بتنسيق زيارة الوفد التجاري البرازيلي برئاسة الأخ/ وزير

- منصور ميلاد يونس ، مقدمة لدراسات العلاقات الدولية، الطبعة الثانية ،مطبعة الوثيقة الخضراء للطباعة ، 1998، ص119. 109

التنمية والصناعة والتجارة الخارجية في البرازيل والذي ضم (85) شركة في مختلف المجالات بتاريخ 2009/1/25"[110] .

2- اللقاءات التفاعلية بين أعضاء الغرف والوفود الأجنبية بما يعزز سُبل التواصل ومنها" قام وفد تجاري من جمهورية اندونيسيا برئاسة وزير الاقتصاد الاندونيسي بزيارة طرابلس ودعت الإدارة الاقتصادية منتسبيها للقاء هذا الوفد بتاريخ 4-4-2009 "[111].

وفي نفس الصدد حضرت العديد من الوفود التجارية إلى ليبيا بغرض التواصل وفتح أفاق للتعاون من خلال القطاعات الاقتصادية . وأيضاً " تم الاجتماع بين الوفد التجاري الأمريكي منتسبي الغرفة بتاريخ 19-4-2009 ،بقاعة " هوغو تشافيز" وتم التوقيع على اتفاقية أشرفت الإدارة الاقتصادية على إعدادها بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة طرابلس وبين غرفة التجارة العربية الأمريكية الثنائية"[112] .

بالإضافة للعديد من الزيارات المتبادلة بين الوفود التجارية الليبية والوفود التجارية المقابلة لهم في دول مثل (فرنسا، بريطانيا، سيريلانكا، أميركا، تركيا، المانيا، سلطنة عُمان، بلجيكيا، إيران، تايلاند، فيتنام، مصر). وبالطبع هناك العديد من المنتديات والندوات والمعارض والمحافل الدولية التي كانت ليبيا من المشاركين فيها على صعيد الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة والزراعة التابعة له، كما أن هناك إحصائيات على مستوى الدولة تساعد في رسم السياسات التي ستُتبع وهذه المعلومات نفسها التي يتم نشرها في إحصائيات أو أدلة تجارية وإقتصادية لغرض تسهيل التعرف على الأنشطة المتوفرة في ليبيا.

- إحصائية 2008*2009، مصدر سبق ذكره، ص7 .110

- إحصائية 2008*2009، مصدر سبق ذكره ، ص 111.8

- المصدر السابق نفسه،ص112.8

ويحق من خلال الاتفاقيات ومذكرات التعاون المبرمة بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الليبي وأي جهة متخصصة في دولة أخرى أن يتم تداول المعلومات والإحصائيات المتبادلة بين الدول ، بغية تبادل الخبرة المهنية والفنية لتطوير وتنمية سبل التعاون المشترك بما يخدم الاقتصاد الوطني لكلا البلدين.

حيث أن تنظيم المصالح التجارية والصناعية والزراعية والإسهام في تحقيق التعاون بين القطاع العام والخاص نابعاً من "أن الغرف التجارية تلعب دوراً هاماً في دعم تجارة الإستيراد والتصدير، والغرف التجارية لاتعد من ضمن المؤسسات الرقابية للدولة ، فهى منظمة تهتم بشؤون أعضائها"[113] .

ونتيجة للتغيرات الاقتصادية التي حصلت على الصعيد المحلي منذ إنتهاء الحصار والرغبة الملحة للإندماج في إقتصاديات العالم ومواكبة صراعات التكتلات في العالم ، تطلب الأمر السعي وراء تذليل الصعوبات من أجل إنجاح الإستثمار في ليبيا من خلال التنسيق مع الدول الأخرى.

و دور القطاع العام يعتمد على مساندته للقطاع الأهلي لذلك "يأتي دور الغرفة في آلية نشاط الإستيراد عند قيام المستورد بإحضار شهادة المنشأ من الغرفة التجارية في البلد المصدر ، وفي حالة التصدير تقوم الغرفة التجارية بإصدار شهادات المنشأ ، أو أى إجراء تتطلبه عمليات التصدير"[114] .

وهذا من مبدأ إبراز دور الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الغرف التجارية التابعة له، التي تهتم بالتجارة الخارجية وإتباع سياساته تحت ظل الدولة من إتفاقيات ومفاهمات هذا وقد"

---

113 - عبد العزيز محمد الترهوني ، عقود التصدير والاستيراد والقواعد المنظمة لها في ليبيا،دار الكتب الوطنية، الناشر غرفة التجارة والصناعة والزراعة بنغازي،الطبعة الأولى،1998،ص283.

- المصدر السابق نفسه، ص114.284

ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والاقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وتعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على المناحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم"[115] . وهذا من ضمن الأهداف التي تتبعها ليبيا للإستفادة من المزايا المتاحة أمامها عن طريق تحرير التبادل التجاري وعن طريق شبكة المؤسسات التابعة لها مع عدم التغاضي عن المورد البشري الذي هو من "أهم الموارد الاقتصادية و لاسيما أنه يمكن ترجمته إلى قوى انتاجية تتمثل في العمل وهذا العمل هو مصدر القيمة ولا بد من تواجده لسير الوحدات الاقتصادية"[116] .

ففيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات فيما ينفع الإنسان، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج و المشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية و الثقافية و من ثم فان الإنسان هو محور عملية التنمية وسيلتها وهدفهاوما يربط الدول عادة هو الاتفاقيات التجارة الإقليمية هي عقود قانونية بين دولتين أو الثنائية أو متعددة الأطراف وهي " اتفاقات الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة ووضع معايير أكثر، تهدف إلى تخفيض السلع والخدمات وهذه الاتفاقات تضبط وتنظم حركة.بين البلدان الشريكة فيما منسجمة والأشخاص والأموال والأفكار"[117]. وهذا ما قامت به ليبيا من خلال الجهات المختصة والتي من ضمنها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة عن طريق توقيع الاتفاقيات والمذكرات كما شهدنا في اتفاقية ليبيا وجمهورية مصر العربية.

- طالب محمد عوض، التجارة الدولية (نظريات وسياسات)،نُشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، مطبعة النور ، الطبعة الأولى، 115 الاردن،1995، ص14.

- أحمد فريد مصطفى،الموارد الاقتصادية، مصدر سبق ذكره،116.130

- رزمة من أدوات العمل حول المدافعة في مجال السياسات التجارية واثارها الاقتصادية والاجتماعية،صادر عن شبكة المنظمات 117 العربية غير الحكومية غير الحكومية ،النسخة الصادرة سنة 2008،بيروت، ص 62، www.annd.org

حيث أن الحكومات بمفردها لا تستطيع أبدا أن تحل جميع المشاكل و الالتزامات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية و ازدهارها الشامل و تقدمها الفعال ، فلا بد من مساعدة المجتمع المدني بجميع جمعياته و منظماته و مكاتبه القانونية و التنظيمية ومراكزه العلمية و هيئاته النقابية و المهنية ، وهي تحمل مسؤولية المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع البشري و الإنساني و تكثيف الجهود لتنمية الوطن والأمة قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة .

وأنشأت المنظمات الدولية الغير حكومية منذ سنوات مجموعة من الاتحادات هذا وقد والتنظيمات التي تستهدف التعاون مع الحكومات و المنظمات الدولية الحكومية و المنظمات المطلوبة. ما يتوجب على دولة مثل ليبيا الدولية الغير حكومية من اجل تحقيق برامج التنمية بالقطاع العلاقة ذات الأخرى والصناعات البتروكيماوية التصديرية الصناعات على أن تركز الثروة مثل وتنميتها، النسبية الميزة ذات العاطلة المحلية الإنتاجية الموارد عن النفطي والبحث بالصناعات ، والاهتمام الدخل مصادر تنويع بهدف الجغرافي والموقع والسياحة البحرية الأولى، المراحل المحلي فى التسويق بهدف ، الاقتصادية الجدوى ذات والمتوسطة الصغرى كبيرة من شأنه اقتصادية تكتلات إلى التصديرية والانضمام للصناعات أساسًا بعد فيما لتصبح وغير المفاجئة الاقتصادية قوة الصدمات من ويحد ، الخارجي التجاري التبادل شروط يدعم أن والإفريقي العربي الاقتصادي التكامل سياسات دعم والمستقبلية ، و الراهنة الخارجية المفاجئة واستغلالها الاقتصاديات لهذه النسبية ذات الميزة العاطلة الطاقات كافة من والاستفادة الأمثل. الاستغلال

أما بالنسبة للأهداف المنشئة الغرف من أجلها هي والاتحاد العام للغرف فقد حققت نقلة نوعية في توسيع وزيادة عملية التبادل التجاري السلعي وتذليل المشاكل والعقبات الملازمة لتصديقات

الوثائق والإجراءات الخاصة ، ولا يفوتنا الإشادة بدور المؤتمرات والندوات التجارية من خلال الثقة والتعاون بين أطراف الاتفاق .

ومن خلال الهيكل التنظيمي للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة هناك قسم متخصص ومن" مهماته القيام بالأمور المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية حيث يقوم بالإتصال بالشركات العامة والخاصة من اجل تقديم التسهيلات والخدمات من نظرائها بالدول الشقيقة والصديقة إلى جانب إطلاعهم بالمعارض التى تقام في الداخل والخارج وتزويدهم بالعروض التجارية التي ترد اليها سواء عن طريق الغرفة أو عن طريق الشركات العالمية"[118]، وهي من مهام الإدارة الاقتصادية التي تُعني بمثل هذه الأمور.

ولا يمكن تجاهل المناصب التي تقلدها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي وهي [119] ":-

1- أمين عام للغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية.

2- أمين عام الغرفة العربية المالطية."

ومن خلال التباطؤ الذي تشهده الدول النامية نتيجة " الضعف الكبير الذي تتصف به نماذج إستراتيجية التنمية التي يقترحها المفكرون الاقتصاديون وعلماء الاجتماع الغربيون من خلال أولويات برامج التنمية هو أن البلدان المتخلفة لا تعتد بهذه الأولويات ، بإعتبارها تفتقر إلى كل شئ"[120] ، وهذا ما دفع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي كغيره من الاتحادات التجارية إلى تبنى خطط تنموية أسرع من المتداولة فى معظم الدول النامية وهو

- مجلة الاقتصادي ، العدد الاول،السنة الاولى،شهر3-4-1425 ميلادي، ص 118.10

- معاً من أجل التنمية، مصدر سبق ذكره،ص 119.8

120 - صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية – دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية ،1999، ص216.

وضع إجباري من خلال القوى العظمى في العالم ، وهذا أحد الأسباب الذي يجعل من دولة مثل ليبيا في التوجه لإقامة أو الاشتراك في التكتلات الإقليمية والدولية لغرض تأمين نفسها في ظل العولمة الحاصلة في جميع الجوانب ولا سيما الاقتصادي بشكل خاص.

وفي مجال التجارة الخارجية للاتحادات التجارية دور بارز ومهم من خلال رسم السياسات التنموية التي تحتاجها الدول بقصد مواكبة التطورات الحاصلة نتيجة التعاون وتسهيل التبادل التجاري والتوسع في مجالات التعاون من خلال الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص وتبادل زيارات الوفود التجارية والاقتصادية من خلال المؤسسات التي ترغب في الوصول إلى أقصى درجات الإنتاجية وهذا ماسعى ويسعى إليه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في ليبيا عن طريق غرف التجارة والصناعة والزراعة التابعة له ، وإزدياد التوسع في مجالات عمله على مر السنوات الماضية بغض النظر عن التدخل المباشر في صلاحياته وعمله.

الخاتمة:

بعد دراسة دور الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وأبرز الغرف التابعة له في تطوير العلاقات التجارية الخارجية يمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية هي جزء من منظومة المجتمع المدني،وهي مؤسسات لا تهدف لتحقيق الربح وينصب معظم عملها في الأعمال الخيرية والتطوعية , وأن المنظمات غير الحكومية ليست بديلاً عن الحكومة ولكنها تستطيع الضغط على الحكومة، وتعتبر حلقة ربط بين مكونات المجتمع.أما بالنسبة لغرفة التجارة الدولية لها دور في تسوية المنازعات التجارية الدولية وتسهيل عملية الإتجار الدولية ،عن طريق تسهيل المعاملات والتبادل التجاري والاقتصادي في العالم, ولغرفة التجارة الدولية اهتمام بقطاع الأعمال لما يحققه من نجاح على الصعيد التنموي في العالم الأمر الذي يتطلب

توعية أصحاب الانشطة بفائدة الغرف والانتساب إليها , والسعي للإبداع والتميز في ظل منافسة المنظمات الدولية على تحقيق النمو والتنمية.

أما بالنسبة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة فهو أحد أذرع الإقتصاد الليبي من خلال الغرف التجارية والتي بدورها تساهم في إبراز وتطوير الأنشطة التجارية والاقتصادية من خلال توقيع اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم لتحقيق معدلات متقدمة من التبادل التجاري مع الدول الشقيقة والدول الأخرى ويعتبر هذا الدور من أبرز أنشطة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا مع وجود قصور في التنفيذ. كما يقوم بتقديم الإحصائيات والمعلومات التجارية عن طريق المنشورات والأدلة التجارية بما يفيد أصحاب الأنشطة والباحثين للتعرف على فرص الإستثمار في القطاعات التجارية والاقتصادية في ليبيا مع تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين ليبيا و دول العالم من خلال تبادل الزيارات والوفود والمعارض المشتركة والعديد من الفعاليات والمؤتمرات بما يعزز العلاقات وتبادل الخبرات لخدمة الإقتصاد الوطني المشاركة الفاعلة فيه ، وهنا ينبغي للاتحاد العام للغرف تعزيز هذا الدور بشكل أكبر من الموجود حالياً.

ومما سبق ذكره يمكن الإشارة إلى:

1- قبول الفرضية الأولى مع ملاحظة أن هناك جزء من قلة وعي المنتسبين وأصحاب الأنشطة التجارية والصناعية بدور الغرف التجارية وأهميتها في إبراز أنشطتهم.

2- قبول الفرضية الثانية مع ملاحظة عدم التفعيل الكامل لبعض الإتفاقيات والمنتديات وأيضاً وجود إعتماد كبير للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي على موارد غير مضمونة.

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على تشجيع أصحاب الأنشطة التجارية من خلال المشاركة في المحافل المحلية والدولية كالمعارض والإجتماعات لتعزيز الثقة بين جميع الأطراف ، وتوحيد اللوائح والقوانين بين الغرف وإيجاد فرص لتنويع الإيرادات لأنه ينعكس سلباً على أداء الموظفين بشكل أساسي.

الإستنتاجات:

1- نظراً للاهمية التي تلعبها الغرف التجارية مما يتطلب ضرورة توعية المنتسبين وأصحاب الأنشطة التجارية والصناعية بدور الغرف التجارية وأهميتها، وينصب دورها في نظرهم بأنها مركز للجباية لأكثر و لا أقل وبقوة القانون وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ، ووضع حل لتداخل القوانين واللوائح التنفيذية حيث أن القانون المُفعل هو القانون رقم (23) لسنة 2010 بدلاً من القانون رقم (4) لسنة 2004، وبإصدار القانون الأخير تم إلغاء القانون الأول بلائحته التنفيذية، والمفارقة هنا أن القانون رقم (23) لسنة 2010 لا توجد له لائحة تنفيذية بل مشروع لم يُعتمد ، وجاري العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2004 رغم إلغاؤهامع الفرق البسيط الذي طرأ على القانونين وذلك بإضافة كلمة (الزراعة).مع مع إلتزام الحياد لانه بالسابق كان تعيين رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة من صلاحيات رئيس الوزراء (أمين اللجنة الشعبية العامة سابقاً)، بدلاً من وزير الإقتصاد (أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والصناعة سابقاً) مما يسقط عن الاتحاد العام للغرف مبدأ الاستقلالية.

2- بقاء الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والغرف التابعة له لفترة بدون لائحة مالية وإدارية، مما جعل تنظيم وتنسيق الإدارات هو إجتهاد شخصي عدد غرف التجارة والصناعة والزراعة ومكاتبها الموزعة على كافة ربوع ليبيا أكبر من الحاجة الفعلية للغرف لأن هناك فوارق

كبيرة بين المنتسبين وعددهم على مستويات الغرف.أما بالنسبة لحصة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة المتمثلة في (15%) من إيرادات الغرف هي نسبة كبيرة مقارنة بإيرادات بعض الغرف التي تكون ضعيفة في معظم الأشهر، بإستثناء غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس وغرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراته.

3- عدم تفعيل مجلس التوفيق والتحكيم في بعض الغرف مع عدم توحيده عن طريق الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة.وأيضاً إنفراد بعض الغرف بإصدار الأدلة التجارية والإحصائيات دون غيرها ، مما يغطي جزء من مساحة ليبيا بأنشطتها المتنوعة، حيث يفترض بالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بإصدار دليل دوري يضم نشاط كافة الغرف .

4- ونظراً للاهمية التي يتمتع بها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة كعامل مؤثر على التجارة والإقتصاد كما رأينا في المنظمات غير الحكومية من عدم تبعيتها للدولة الا ان هذه الصفة كانت شبه معدومة في حالة الاتحاد العام للغرف الليبي ومنها إن معظم الإتفاقيات ومذكرات التعاون غلب عليها طابع المجاملات السياسية وكانت حبر على ورق، مع وجود إتفاقيات لا علم للاتحاد العام للغرف بها، مما همشه وقلص صلاحياته وأيضاً في موضوع الإحصائيات والبيانات الخاصة بالتجارة لإهميتها في رسم السياسات الاقتصادية لغرض تحقيق التنمية المطلوبة مع الإهتمام بجانب تبادل زيارات الوفود التجارية وإقامة المعارض المشتركة لتقوية أواصر العلاقات التجارية وزيادة الخبرات وذلك لزيادة التبادل التجاري وخدمة الإقتصاد الوطني,كما يمكن القول بأن هناك رؤية مستقبلية جيدة امام الاتحاد العام للغرف بعد ركود, وخاصة مابعد حكم الاشخاص سيصبح للاتحاد استقلاليته وشخصيته التي تمكنه من التقدم وتقديم الافضل للاقتصاد الوطني.

المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم**

أولاً: المراجع العربية.

أ-الوثائق الرسمية والقوانين.

1- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2004, بشأن غرف التجارة والصناعة والزراعة والاتحاد العام للغرف.

2- اتفاقية تجارية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وليبيا,1992.

3- اتفاقية تجارية وجمركية بيم جمهورية مصر العربية وليبيا,2003.

4- اتفاقية تعاون بين غرفة التجارة والصناعة والخدمات الرباط/ المملكة المغربية وغرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس.

5- اتفاقية تعاون وتبادل معلومات بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة بليبيا واتحاد غرف التجارة بجمهورية الكونغو.

6- النظام الاساسي لمجلس رجال الأعمال الليبيين.

7- الوفد الاقتصادي الليبي المشارك في المؤتمر الثاني لرجال الاعمال المغاربة,2005.

8- بيان اللقاء المشترك الليبي التونسي بالمنفذ الجمركي المشترك برأس جدير بمناسبة بدء العمل بشهادة المطابقة بين البلدين ,2008.

9- محضر اتفاق تأسيس المجلس الاقتصادي العربي الليبي الأردني المشترك.

10- نظام التوفيق والتحكيم بغرفة التجارة والصناعة والزراعة

ب – الكتب.

1- أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1998 .

2- أحمد فريد مصطفى ،الموارد الاقتصادية،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2006.

3- بشير عباس علاق ، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية والمحاسبة والتمويل والمصارف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 2004.

4- خالد علي الدليمي، مدخل الإقتصاد السياسي،الجزء الأول(الأسس والمبادئ)،مطابع الثورة العربية،طرابلس، الطبعة الثانية، 1993.

5- سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية ،الجزء الثاني، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن،2009.

6- شوقي أحمد دنيا ، المدخل الحديث إلى علم الإقتصاد،منهجية ورؤيةإسلامية في تناول المسائل الاقتصادية،دار الكتاب الحديث ،القاهرة، 2006 .

7- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية – دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ،القاهرة، الطبعة الثانية،1999.

8- طالب محمد عوض، التجارة الدولية(نظريات وسياسات)،معهد الدراسات المصرفية ، عمان، الطبعة الأولى ،1995.

9- عاطف وليم أندراوس ، الأقتصاد الظلي"المفاهيم-المكونات-أسباب-الآثر على الموازنة العامة"،مؤسسة شباب الجامعة،الأسكندرية،2005.

10- عبدالحميد محمد القاضي،دراسات في التنمية والتخطيط الإقتصادي ،دار الجامعات المصرية،الإسكندرية،1972 .

11- عبدالعزيز محمد الترهوني،عقود التصدير والإستيراد والقواعد المنظمة لها في ليبيا ، دار الكتب الوطنية،بنغازي، الطبعة الاولى ،1998 .

12- علي عبدالله محمد فرحات، التنمية الاجتماعية في ليبيا، مركز الدراسات الاجتماعية، الطبعة الاولى،2010.

13- علي ضوي،القانون الدولي العام، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الثانية،2005 .

14- عفاف عبدالجبار سعيد،مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الإقتصادي الجزئ ، دار وائل للنشر ، الأردن،الطبعة الثالثة، 2004 .

15- فخري رشيد المهنا، صلاح ياسين داوود، المنظمات الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، العراق, بدون تاريخ.

16- محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2009.

17- محمد محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الاول، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،1988 .

18- مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،مصراته،2004.

19- مسعود محمد مادي،عدنان أحمد ولي العزاوي، النظرية العامة للقانون التجاري- شرح القانون التجاري الليبي(دراسة مقارنة)،جامعة السابع من ابريل، الزاوية،ليبيا, السنة لاتوجد.

20- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسات العلاقات الدولية،مطبعة الوثيقة الخضراء للطباعة، الطبعة الثانية، 1998.

ج- الرسائل العلمية:

1- طارق شعبان قرباح،دور الغرف في تطوير القطاع الأهلي، دراسة تطبيقية على اتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا(2003-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم إدارة أعمال.

د- التقارير والدوريات:

1- احمد إبراهيم الملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الثاني،2008.

2- إبراهيم القادري بوتشي، مجلة الجامعة المغاربية ، دورية محكمة نصف سنوية تصدرها الجامعة المغاربية التابعة لإتحاد المغرب العربي ، العدد السابع، طرابلس، السنة الرابعة،2009.

3- إحصائية سنة 2006، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية والمكتبة- غرفة طرابلس،2006.

4- إحصائية التجارة الخارجية 2003، الجزء الاول.

5-إحصائية 2009-2008، صادرة عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس.

6-إحصائية 2010، صادرة عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس.

7- الدليل التجاري 98-99، صادر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراته.

8- الدليل الإقتصادي 93، صادر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة بنغازي.

9- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، دليل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، سلسلة التدريب المهني منشورات الامم المتحدة العدد 12.

10- الاقتصادية ، مجلة متخصصة بالإقتصاد والإستثمار والإعمار ، تصدر عن مؤسسة العراق للإعلام والثقافة العلمية، السنة الاولى، العدد الأول،شباط 2010.

11- تقرير الوفد الإقتصادي الليبي المشارك في المؤتمر الثاني لرجال الأعمال.

12-جريدة العرب، الاربعاء 2006/12/27.

13- حازم الببلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت،2003.

14- دليل الجماهيرية التجاري2008،من إصدارات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، ليبيا.

15- صحيفة مال وأعمال ، أعداد مختلفة.

16- مجلة الإقتصادي ، العدد 17، السنة الرابعة، شهر 7 ،2003.

17- مجلة التجارة ، شهرية تصدر عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة،ليبيا، العدد الثالث، السنة الاولى،2003.

18- معاً من أجل التنمية، من منشورات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي.

19- نشرات مطوية، تصدر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة طرابلس.

ثانيا : شبكة المعلومات الدولية (INTERNET):

1- نشأة الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة ،النسخة 3. Knol .2010 3 يناير . متوفرة من خلال: http://knol.google.com/k/dr-essam-eibeed

2-(WWW.SHRSC.COM) ، مقالات عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

3-- ويكيبيديا الموسوعة الحرة- http://ar.wikipedia.org/wiki/ منظمة غير حكومية

4-(SHEBACSS.COM) ،رفد السياسة بالمعرفة.

5-(WWW.POGAR.ORG) ،برنامج الامم المتحدة.

-6(WWW.ZOWAA.ORG)

-7(WWW.DAMCHAMBER.COM)

-8www.personal.lse.ac.uk، Nongovernmental Organizations، Definition and History

ومنظمات الدولة بين العلاقات" العربية، المنطقة في الحكم برنامج – الإنمائي المتحدة الأمم 9- برنامج المدني المجتمع: لبنان"/civil.asp?cid=10http://www.pogar.org/countries

-10www.globalsecurit.org ليبيا : الجيش – المعارض

http://www.globalsecurit.org/military/world/libya/opposition.htm

– الدولة بين العلاقات" العربية، المنطقة في بالحكم المتعلق البرنامج – الإنمائي المتحدة الأمم برنامج ليبيا :المدني المجتمع

/civil.asp?cid=10http://www.pogar.org/countries

-11 www.lbdaa.almountadayat.com.منتديات الأستاذ شمشار رمضان التعليمية والثقافية،

12-ويكيبيديا- الموسوعة الحرة، غرفة التجارة الدولية.

-13www.tvet-portal.net

-14www.maktoobblog.com .2007، عبد الرحيم العطري ،

-15 www.zowaa.org.سعيد ياسين موسى، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية،

-16www.mit.gov.jo

-17www.tas.gov.eg

-18www.dw.de

-19www.annd.org ،رزمة من أدوات العمل حول المدافعة في مجال السياسات التجارية واثارها الاقتصادية والاجتماعية،صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية غير الحكومية ،النسخة الصادرة سنة 2008،بيروت.

-20www.microfinancegateway.org

Prospects، Problems and Potential of Credit-Granting NGO، Reinhard H

. Schmidt and Claus-Peter Zeitinger Frankfurt/Main -January 1996

www.ihrnetwork.org -21

What is a Non-Governmental Organization? - By Professor Peter Willetts

Advance Reading for participants of the Human Rights NGO Capacity-Building Programme-Iraq.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1- The Rise and Fall of Transnational Civil Society: The Evolution of International Non-Governmental Organizations since 1839. By T. R. Davies City University London Working Paper. Steve Charnovitz، "Two Centuries of Participation: NGOs and International Governance، Michigan Journal of International Law، Winter 1997.

الملاحق

الجدول رقم (3)

قيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها

خلال السنوات الثلاثة 2004-2005-2006

ت	البلدان المصدر اليها	قيمة الصادرات بالدينار الليبي			النسبة	
-	-	2004	2005	2006	2004	5
1	قطر	1,000.000	1,306,669.071	10,019,800.89	0.005	
2	تونس	6,001,378.777	12,067,144.164	8,243,598.416	29.100	00
3	ايطاليا	307,261.000	863,682.157	7,284,492.170	1.500	0
4	الامارات	658,448.210	749,592.946	2,322,114.428	3.200	0
5	مصر	2,399,078.500	1,200,370.744	1,429,097.146	11.600	0
6	السعودية	173,452.991	413,959.429	1,391,510.232	0.800	0
7	السودان	-	-	1,252,496.000	-	
8	الكويت	-	-	1,053,494.000	-	
9	المغرب	265,809.880	87,340.870	455,811.000	1.300	0
10	تركيا	-	-	303,100.000	-	
11	كرواتيا	-	-	279,000.000	-	
12	النيجر	-	-	226,500.000	-	
13	تشاد	-	1,177,132.150	199,740.000	0.000	0
14	اسبانيا	-	-	153,600.000	-	

15	مالي	–	–	149,709.000	–	
16	كوريا	–	–	118,490.266	–	
17	الجزائر	91,904.000	30,400.000	–	0.400	0
18	الاردن	1,587,797.560	9,760.000	–	7.700	7
19	مالطا	124,496.280	30,000.000	–	0.600	0
20	قبرص	80,972.470	65,943.600	–	0.400	0
–	مجموع البلدان اعلاه	11,691,599.668	18,001,995.131	34,922,554.131	56.800	00
21	بلدان أخرى	8,905,550.600	2,732,229.887	540,664.849	43.200	00
	المجموع الكلي	20,597,150.268	20,734,225.018	35,463,218.980	100.000	00

المصدر: غرفة التجارة والصناعة طرابلس – إحصائية سنة 2006,ص 7